

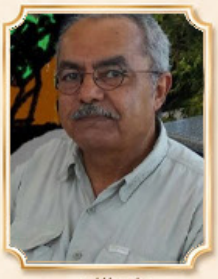
العدد ١٢٣
مجلة أسبوعية تحليلية



د. هيثم الخزعلي
باحث واكاديمي



أحمد الأنصاري
باحث فى الشان الاقتصادي والسياسي



علاء اللامي
كاتب وشاعر عراقي



أحمد عبد الرحمن
كاتب في الشأن السياسي والعسكري



فادي بودية
إعلامي وصحفي لبناني بارز



هيثم اياد إبراهيم
أكاديمي عراقي وأستاذ في الجامعة



عباس نعمة شمخي
دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية



ناجي الغزي
باحث سياسي واقتصادي



م. مصطفى كامل الشريف
مؤلف - كاتب و محلل



علي تركي خريبط الفوازي
باحث وكاتب سياسي



حسام الحاج حسين
مؤلف - كاتب و محلل



ابراهيم الدهش
المشرف العام لبرلمان القبائل



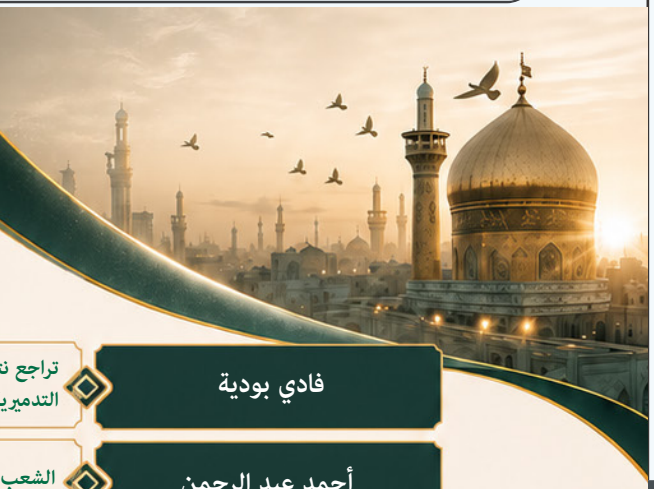
د. جواد عبد الوهاب
كاتب و محلل و باحث سياسي



محمد كريم المعيني
كاتب في الشأن الاقتصادي والاجتماعي



عباس النوري
باحث وكاتب سياسي



العنوان

فادي بودية	تراجع نتنياهو لا يعني تراجع الصهيونية! آيزنكوت صاحب «عقيدة الضاحية» التدميرية
أحمد عبد الرحمن	الشعب والأرض والنظام.. معادلة ذهبية لحماية الثورة والدولة في إيران
علاء اللامي	قراءة في النتائج الأولية: حدود "الديموقراطية الصهيونية" هي حدود بقاء الكيان
أحمد الأنصاري	للاتجاه نحو نهضة صناعية تحقق الأمن الاقتصادي والسيادة الوطنية
د. هيثم الخزعلي	أزمة سعر الصرف والحلول الممكنة
علي تركي خريبط الفوازي	برميل بارود فوق شريان الحياة؛ كيف ترهن الحرب بين أمريكا وإيران مستقبل الخليج والنفط العالمي؟
م. مصطفى كامل الشريف	الإعلانات الرقمية كسلاح استخباري: من تعقّب المستخدم إلى الاختراق دون نقرة واحدة
ناجي الغزي	أوروبا في مهب التحولات الكبرى
عباس نعمة شمخي	وزارة الاقتصاد الرقمي مفخرة متأخرة
هيثم اياد إبراهيم	اتجاهات التغييرات الاجتماعية السياسية في عدد من الأنظمة السياسية (العربية (٣
عباس النوري	مسؤولية التفسير والانتقال إلى الإلزام العام
محمد كريم المعيني	بين الهواء والحياة... العراق اليوم
د. جواد عبد الوهاب	الحرب على إيران.. لماذا تتردد واشنطن وتل أبيب في الضغط على الزناد مجدداً؟
ابراهيم الدهش	خذلان التضامن العربي وضعف الأدارة المشتركة حين أصبح غياب الأتحاد طريقاً إلى تمزق الأوطان ودمار الشعوب
حسام الحاج حسين	(ببيبي نتنياهو (الحيوان السياسي المدمن على البقاء

تراجع نتنياهو لا يعني تراجع الصهيونية!

آيزنكوت صاحب «عقيدة الضاحية» التدميرية



فادي بودية

من هو غادي آيزنكوت؟

- رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق.
- صاحب «عقيدة الضاحية». استخدام قوة تدميرية واسعة ضد البنية التحتية في البيئات المعادية.
- يتبنى نهجاً أمنياً متشدداً تجاه حزب الله.
- يدعو للتعامل مع البرنامجين النووي والصاروخي الإيرانيين كتهديد استراتيجي.



غادي آيزنكوت
رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق وأبرز منافسي نتنياهو

بنيامين نتنياهو
رئيس الوزراء الإسرائيلي (قوة اكبر دون اغلبية)

نتائج المعادلة الانتخابية



120 مقعداً في الكنيست



- حزب نتنياهو: القوة الاكبر دون أغلبية.
- أمام نتنياهو خيارات:
  - ✓ التفاوض مع أحزاب أخرى.
  - ✓ استقطاب حلفاء خطاب.

نتنياهو آيزنكوت: اختلاف في الأسلوب.. في الجوهر

	نتنياهو	آيزنكوت
الغاية	تعزيز أمن إسرائيل وتوسيع نفوذها الإقليمي.	تعزيز أمن إسرائيل وتوسيع نفوذها الاقليمي.
المنهج	مزيج من المياسة والتصعيد والتحالفات.	نهج عسكري - أمني مباشر وذو عقيدة تدميرية.
درجة التطرف	مرتفعة.	قفيان تُشدداً.

لماذا لا ينفي تراجع نتنياهو تراجع المشروع الصهيوني؟


الأمن القائم على التفوق العسكري.


استمرار الاحتلال.


التوسع الاستيطاني.

استخدام القوة لفرض الوقائع.

خلاصة التحليل



- ✓ تبدل الوجوه لايغير مرتكزات المشروع الصهيوني.
- ✓ إفانيل انشهد قد تصعيداً الكبيل سواء و نتنياهو أو جُه جاء لي أيزنكوت.
- ✓ الرهان الجقيقي ليس على أم أنماع القادة، القادة، بل علي طبيعة النظام القائم.

تداعيات محتملة


تصعيد اكبر في المنطقة (لبنان - إيران - غزة).


مزيد من العدن على الفسطينن.


تسارع في ثساريع الأستيطان.

الأصوات العربية: تأثير محدار في إطار الحنهرن



- لها ةزن في توزيع المقاعد وتشكيل الحكومة.
- وهن توثر في طالب بعض الأجزاب.
- لكنها تبنها بقى ضن انيماات كيان يحتل الأرض الفلسطينية ويمارس

النتيجة الكبرى:



تراجع نتنياهو لا يعني تراجع التطرف، بل يكون انتقالاً إلى نهج حَان مَخرةً نشددا على فسطين والمنطقة.

تراجع نتنياهو لا يعني تراجع الصهيونية! آيزنكوت صاحب «عقيدة الضاحية» التدميرية

فادي بودية

تدفع نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة بعض القراءات إلى الحديث عن تراجع بنيامين نتنياهو وصعود غادي آيزنكوت بوصفه مؤشراً على تحول محتمل في المشهد السياسي الإسرائيلي. غير أن هذه القراءة تحتاج إلى قدر أكبر من التمييز بين تغير موازين القوى الحزبية وبين تغير المرتكزات الأمنية والسياسية العميقة التي تحكم الدولة الإسرائيلية. فالنتائج النهائية منحت حزب الليكود ٢٧ مقعداً، فيما حصل حزب «ياشار» بقيادة آيزنكوت على ٢١ مقعداً. أما كتلة نتنياهو فبلغت ٥٣ مقعداً، مقابل ٤٨ مقعداً للكتلة المعارضة غير العربية، بينما حصل الحزبان العربيان على ١٩ مقعداً. وبذلك لم يمتلك أي معسكر الأغلبية المطلوبة، وهي ٦١ مقعداً من أصل ١٢٠، ما فتح الباب أمام مفاوضات ائتلافية معقدة.

نتنياهو لم يخرج من المشهد

تراجع كتلة نتنياهو عن أغلبيتها السابقة لا يعني خروجه من المعادلة. فالليكود بقي الحزب الأكبر في الكنيست، ونتنياهو ما يزال رئيساً للوزراء في حكومة تصريف أعمال إلى حين انتهاء مسار تشكيل الحكومة الجديدة. وأمامه أكثر من احتمال: محاولة جذب أحزاب أو نواب من خارج كتلته، أو التوجه نحو صيغة حكومة وحدة، أو البقاء في موقعه إذا فشلت بقية الأطراف في تكوين أغلبية بديلة. وهذا يعني أن نتائج الانتخابات لم تحسم سؤال القيادة، بل نقلته إلى مرحلة التفاوض. كما أن القضايا الأمنية، ولا سيما إيران وغزة ولبنان، ستبقى حاضرة بقوة في هذه المفاوضات، لأن معظم الأحزاب الإسرائيلية الكبرى تتنافس على إظهار قدرتها على حماية المصالح الأمنية للدولة، حتى عندما تختلف في إدارة الحرب أو توقيتها أو علاقتها بالولايات المتحدة.

من هو غادي آيزنكوت؟

يُقدَّم آيزنكوت اليوم بوصفه أبرز منافسي نتنياهو. وهو رئيس أركان سابق للجيش الإسرائيلي وقائد عسكري أمضى جزءاً كبيراً من مسيرته في الملفات المرتبطة بلبنان وحزب الله وإيران. ويرتبط اسمه بما عُرف بـ«عقيدة الضاحية»، وقد أشارت تقارير إلى أنه كان من أبرز من ساهموا في بلورتها عسكرياً، وهي مقاربة تقوم على استخدام قوة نارية واسعة ضد مناطق وبنى يعتبرها الجيش الإسرائيلي مرتبطة بخصوم مسلحين، بهدف رفع كلفة المواجهة وخلق ردع طويل الأمد. وقد أثارت هذه العقيدة انتقادات واسعة بسبب آثارها المحتملة في المدنيين والبنية التحتية. كما يصف آيزنكوت نفسه بأنه متشدد في القضايا الأمنية. وهو يؤكد ضرورة منع إيران من الوصول إلى السلاح النووي، ويدعو إلى الحفاظ على حرية عمل عسكرية ضد حزب الله، ويشترط نزع سلاح حماس قبل أي ترتيبات واسعة لإعادة إعمار غزة. وفي الوقت نفسه، انتقد نتنياهو بسبب ما يراه غياباً للاستراتيجية وإطالة أمد الحروب، وأبدى في بعض الملفات ميلاً أكبر إلى الجمع بين القوة العسكرية والتفاهمات السياسية.

اختلاف الأسلوب لا يعني انقلاباً في المشروع

من هنا، فإن تقديم المنافسة بين نتنياهو وآيزنكوت باعتبارها صراعاً بين مشروعين متناقضين بالكامل قد يكون تبسيطاً للمشهد. فهناك اختلافات حقيقية في أسلوب القيادة، وإدارة المؤسسات، والعلاقة مع الشركاء الدوليين، وطريقة إنهاء الحروب، والتعامل مع بعض ملفات الضفة الغربية والاستيطان. لكن توجد أيضاً مساحات واسعة من التقاطع، خصوصاً في مركزية التفوق العسكري، والنظرة إلى إيران بوصفها تهديداً استراتيجياً، وضرورة إضعاف القدرات العسكرية لحماس وحزب الله، والحفاظ على حرية العمل الأمني الإسرائيلي.ومن المهم هنا عدم اختزال السياسة الإسرائيلية في كتلة واحدة متطابقة؛ فالفروق بين الأحزاب حقيقية في ملفات القضاء، ودور الدين في الدولة، والعلاقة مع المستوطنين، وأساليب إدارة الحرب، ومساحة التسوية السياسية. لكن وجود هذه الفروق لا ينفي أن قطاعات واسعة من المؤسسة السياسية والأمنية تتقاطع حول أولوية التفوق العسكري وحرية العمل الأمني. ولهذا فإن التغيير يجب قياسه بالسياسات لا بالتصنيفات الحزبية وحدها. وعليه، فإن انتقال السلطة، إذا حدث، قد يؤدي إلى تغيير في الأسلوب والأولويات وطرق إدارة الصراع، لكنه لا يعني تلقائياً انقلاباً على البنية الأمنية والسياسية التي تشكلت خلال عقود.

ماذا عن القضية الفلسطينية؟

تظهر الفوارق بصورة أكثر تعقيداً عند الانتقال إلى الملف الفلسطيني. فالمشهد الإسرائيلي يضم تيارات متباينة بشأن الاستيطان والضم والعلاقة مع السلطة الفلسطينية ومستقبل غزة، لكن المجال السياسي شهد خلال السنوات الأخيرة اتجاهات متشددة في عدد من هذه الملفات. وآيزنكوت نفسه أعلن خلال حملته معارضته إقامة دولة فلسطينية، رغم انتقاده عنف المستوطنين ورفضه بعض خطوات الضم. وهذا يوضح أن الخلاف مع اليمين الأكثر تشدداً لا يعني بالضرورة تبني رؤية قريبة من المواقف الفلسطينية أو العربية التقليدية. لذلك فإن السؤال الفلسطيني لا ينبغي أن يقتصر على اسم رئيس الحكومة، بل على السياسات الفعلية تجاه الاحتلال والاستيطان وغزة والضفة الغربية وحقوق الفلسطينيين. وتؤكد تقارير الأمم المتحدة لعام ٢٠٢٦ استمرار التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة، وهو ما يجعل تقييم أي حكومة إسرائيلية مقبلة مرتبطاً بما ستفعله على الأرض، لا بما تقوله في الحملات الانتخابية.

المزايدة الأمنية قد تستمر

النتيجة غير الحاسمة للانتخابات قد تدفع مختلف الأطراف إلى مزيد من المنافسة في الخطاب الأمني. فنتنياهو يستطيع استخدام سجله السياسي والعسكري وملف إيران لإثبات قدرته على قيادة الدولة في مرحلة إقليمية مضطربة، بينما يعتمد آيزنكوت على خلفيته العسكرية وخبرته كرئيس للأركان ليقدم نفسه بديلاً أكثر انضباطاً واستراتيجية. وهنا قد تصبح المنافسة حول من يستطيع إدارة القوة بصورة أفضل، لا حول التخلي عن استخدامها. لذلك فإن تراجع معسكر نتنياهو لا يساوي بالضرورة تراجعاً آلياً في النزعات العسكرية داخل النظام السياسي الإسرائيلي.

الأصوات العربية ومعادلة تشكيل الحكومة

أظهرت الانتخابات أيضاً ارتفاعاً تاريخياً في تمثيل الأحزاب العربية، التي حصلت مجتمعة على ١٩ مقعداً. وهذا يمنحها وزناً مهماً، لأن الكتلة المعارضة لنتنياهو لا تستطيع بلوغ الأغلبية من دون شكل من أشكال الدعم العربي أو إعادة تشكيل التحالفات مع قوى أخرى. لكن هذا التأثير يواجه قيوداً سياسية واضحة. فآيزنكوت استبعد خلال الحملة إشراك الأحزاب العربية في حكومته، في حين أبدت قيادات عربية استعداداً لدعم حكومة من الخارج بهدف منع عودة نتنياهو. ومن منظور فلسطيني نقدي، تظل المشاركة العربية داخل الكنيست مسألة مركبة: فهي تمنح المواطنين العرب أداة للتأثير في القوانين والميزانيات وتشكيل الحكومة، لكنها تجري في الوقت نفسه داخل نظام سياسي لدولة تواصل سيطرتها على الأراضي الفلسطينية المحتلة وتوسيع مستوطناتها في الضفة الغربية. ولذلك يبقى التوتر قائماً بين استخدام المؤسسة البرلمانية للتأثير وبين الاعتراض على سياسات الدولة تجاه الفلسطينيين.

الخاتمة

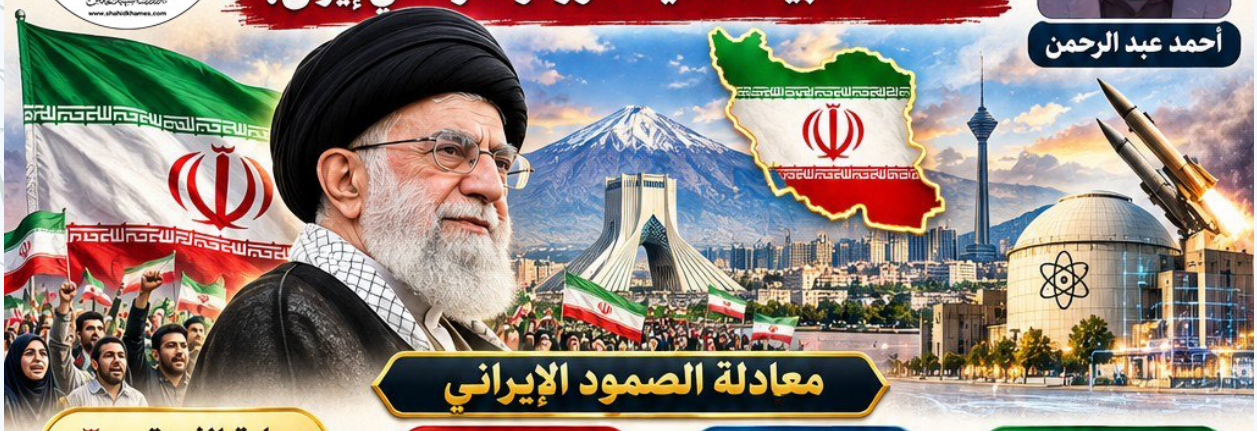
تكشف نتائج الانتخابات الإسرائيلية تراجعاً مهماً في قوة معسكر نتنياهو، لكنها لا تسمح بعد بالقول إن إسرائيل دخلت تحولاً جذرياً في مشروعها السياسي والأمني. فالليكود بقي الحزب الأكبر، وآيزنكوت برز بديلاً قوياً، والأحزاب العربية أصبحت أكثر تأثيراً، لكن تشكيل الحكومة ما يزال مفتوحاً. والأهم أن صعود آيزنكوت لا يعني انتقالاً من منطق أمني إلى منطق مناقض له. فهو عسكري سابق ذو مواقف متشددة في ملفات إيران وحزب الله وحماس، وإن كان يختلف مع نتنياهو في أسلوب إدارة الحرب والعلاقة بين القرار العسكري والاستراتيجية السياسية. لذلك فإن القراءة الأدق لا تسأل فقط: من سيجلس في مكتب رئيس الوزراء؟ بل: ما السياسات التي ستتغير فعلاً، وما السياسات التي ستبقى؟ فالوجوه قد تتبدل، والتحالفات قد تتغير، والخطاب قد يصبح أكثر مؤسساتية، لكن الحكم على وجود تحول حقيقي يجب أن يستند إلى القرارات المتعلقة بالحرب والاحتلال والاستيطان والعلاقة مع الفلسطينيين ودول المنطقة، لا إلى اسم الزعيم وحده.

الشعب والأرض والنظام

معادلة ذهبية لحماية الثورة والدولة في إيران!



أحمد عبد الرحمن



معادلة الصمود الإيراني

الشعب (الأساس والقوة) + الأرض (العمق والموارد) + النظام (القيادة والمؤسسات) = حماية الثورة واستقرار الدولة

تنوع الشعب الإيراني وترابطه

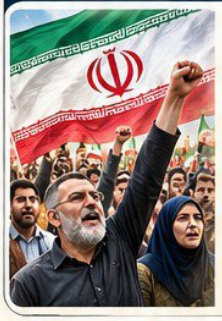


- 60% فارس
- 21% أذربيجاني
- 10% كردي
- 6% لور وبختياري
- 3% عربي
- % أخرى وأقليات

التركيبة المذهبية

- 90% شيعة
- 10% سنة
- أقليات دينية (مسيحيون، يهود، زرادشتيون، صابئة)

1 الشعب الإيراني.. ركيزة الصمود



- التفاف واسع حول القيادة والنظام.
- مواصلة الحياة والعمل رغم العدوان.
- الصبر على الحصار والضغوط الاقتصادية.
- إفشال مخططات الفتنة والحرب الأهلية.

أبرز التحديات والضغوط على إيران

- عدوان عسكري مباشر واغتيالات لقادة بارزين.
- حصار اقتصادي خانق مستمر منذ 47 عاماً.
- حرب نفسية وإعلامية ومحاولات إثارة الفتنة.
- دعم جماعات تخريبية وتهديد بالحرب الأهلية.
- تهديد باستخدام أسلحة محظورة.

شواهد على فشل مخططات الأعداء

- صمود إيران أمام العدوان الأخير.
- فشل إسقاط النظام رغم الاغتيالات.
- عدم حدوث انهيار اقتصادي أو إجتماعي.
- استمرار تماسك بُنية الجبهة الداخلية.
- تحول رهان أعدائه إلى خيبة استراتيجية.

2 الأرض الإيراني.. عمق استراتيجي



- مساحة واسعة وموقع جيوسياسي محوري.
- موارد طبيعية كبيرة (النفط والغاز والمعادن)
- تنوع جغرافي يوفر عمقاً دفاعياً.
- قوة بشرية وعلمية وتكنولوجية متنامية.

3 النظام.. القيادة والمؤسسات



- قيادة مركزية تمتلك شرعية شعبية واسعة.
- مؤسسات قوية (الحرس الثوري، الجيش، والدولة).
- استراتيجية استقلال وعدم الخضوع للهيمنة.
- تطوير القدرات العسكرية والدفاعية وردع العدوان.

دروس التجربة الإيرانية

- الشعب الواعي هو خط الدفاع الأول.
- وحدة الأرض والشعب تعزز المناعة الوطنية.
- القيادة القوية توحد الجبهة الداخلية.
- الاعتماد على الذات يقلل أثر الحصار.
- إرادة المقاومة قادرة على تغيير موازين القوى.

رهانات استهداف إيران وتداعياته



نتائج الصمود الإيراني

- إحباط مشاريع التدخل والهيمنة.
- تعزيز مكانة إيران الإقليمية والدولية.
- ترسيخ الوحدة الوطنية الداخلية.
- تطوير القدرات العسكرية والنووية.

الخلاصة

صمود إيران لم يكن نتاج قوة عسكرية فقط، بل ثمرة معادلة متكاملة قوامها: شعب صامي، وأرض ذات عمق استراتيجي وموارد واسعة، ونظام يمتلك القيادة والرؤية وهي معادلة على أثبتت قدرتها على حماية الثورة والدولة وافشال مشاريع الأعداء.

الشعب والأرض والنظام.. معادلة ذهبية لحماية الثورة والدولة في إيران!

أحمد عبد الرحمن

لا أعرف إن كانت هناك دولة أو منظومة سياسية في العالم قد تعرضت لما تعرضت له الجمهورية الإسلامية في إيران، ولا أعرف أيضاً دولة كبيرة أو صغيرة استطاعت تحمّل هذا الكم الهائل من الضغوط والاعتداءات والحصار والتضييق كما فعلت إيران. فمنذ انتصار الثورة الإسلامية، تحولت الجمهورية من حليف رئيسي للقوى الغربية في المنطقة إلى أحد أبرز خصومها، ووجدت نفسها في مواجهة طويلة شملت السياسة والاقتصاد والإعلام، وصولاً إلى ساحات المواجهة العسكرية المباشرة. وفي نظر كثيرين من الرافضين للسياسات الاستعمارية الأمريكية وحلفائها، تمثل إيران بعد الثورة نموذجاً للصمود في وجه الضغوط، ولا سيما بعد المواجهة الأخيرة التي ما تزال تداعياتها مستمرة. فقد وقفت، إلى جانب حلفائها وأصدقائها، في مواجهة مشاريع إقليمية ودولية اعتبرتها تهديداً مباشراً لأمنها واستقلالها، ودفع الإيرانيون في سبيل ذلك أثماناً بشرية واقتصادية كبيرة. وعلى الرغم من حجم القدرات التي استُخدمت ضدها، وما تعرضت له محافظات إيرانية مختلفة من قصف وخسائر، ما تزال الجمهورية الإسلامية قادرة على المواجهة والرد. وقد راهن خصومها على أن الحرب لن تستغرق سوى فترة قصيرة، وأن الضغوط العسكرية والاقتصادية ستقود سريعاً إلى انهيار داخلي، إلا أن استمرار الصمود فرض واقعاً مغايراً وأجبرهم على إعادة حساباتهم. ولم تكن القوة العسكرية وحدها سبب هذا الصمود، فهي لا تقارن من حيث الحجم والإمكانات بما يملكه خصوم إيران. كما أن الاقتصاد وحده لا يفسر قدرتها على تجاوز حصار تجاوز أربعة عقود، لأن التضييق الاقتصادي الواسع ترك آثاراً عميقة لا يمكن احتواؤها بأدوات مالية فقط. ومن هنا يمكن ملاحظة ثلاثة عوامل رئيسية ساعدت الدولة الإيرانية على مواجهة الأزمات منذ الثورة: الشعب، والأرض، والنظام. ويتركز هذا الجزء على العامل الأول، أي الشعب الإيراني. لقد أخذ الشعب الإيراني، وفق هذه القراءة، على عاتقه حماية الثورة والدولة، وتحمل كثيراً من تبعات الحصار والعدوان. ولم تقتصر الضغوط على الجوانب الاقتصادية، بل امتدت إلى العمليات العسكرية والتهديدات المباشرة، وصولاً إلى الحديث عن استخدام أسلحة شديدة التدمير. ومع ذلك، استمرت قطاعات واسعة من المجتمع في التماسك والدفاع عن استقرار البلاد. وتزداد أهمية هذا العامل بالنظر إلى التنوع العرقي والديني واللغوي الكبير داخل إيران. فالمجتمع الإيراني لا يتكون من قومية واحدة، بل من فسيفساء واسعة استطاعت، رغم اختلافاتها، الحفاظ على درجة عالية من الانسجام الوطني في لحظات الخطر. وقد أسهم هذا التماسك في تعزيز المناعة المجتمعية أمام محاولات إثارة الانقسامات المذهبية والعرقية، وهي محاولات قد تكون، في بعض الظروف، أشد خطراً على الدولة من العدوان الخارجي نفسه. ويشكل الفرس القومية الأكبر في البلاد، بنسبة تقارب ٦٠٪ من السكان، ويتركزون في وسط إيران وشرقها وجنوبها، يليهم الأذربيجانيون والأتراك بنسبة تقارب ٢١٪، ولا سيما في أذربيجان الشرقية والغربية وأردبيل. ويشكل الأكراد نحو ١٠٪، ويتركزون في غرب البلاد وشمالها الغربي، فيما يشكل اللور والبختياريون قرابة ٦٪، والعرب نحو ٣٪، إضافة إلى البلوش والتركمان والجيلاكيين والمازندرانيين والأرمن والآشوريين واليهود وغيرهم. كما يوجد تنوع مذهبي وديني؛ إذ يعتنق غالبية السكان المذهب الشيعي، مع وجود نسبة من المسلمين السنة، إلى جانب أقليات مسيحية ويهودية وزرادشتية وصابئية. ورغم هذا التنوع، حافظت البلاد على قدر من الوحدة الوطنية أمام حملات الضغط ومحاولات شق الصف، ولا سيما في الأشهر التي سبقت العدوان الأخير، حين اتهمت طهران خصومها بدعم مجموعات مسلحة وإدخال عناصر من الخارج للمشاركة في أعمال عنف داخلية. وتظهر عدة شواهد على دور الشعب في حماية الدولة خلال الأزمة الأخيرة. أبرزها الالتفاف الواسع حول القيادة السياسية والعسكرية، وفي مقدمتها قيادة الثورة. فقد شهدت إيران، بعد بداية العدوان في نهاية شباط/فبراير وسقوط عدد من قادة الدولة والجيش والحرس الثوري في القصف الأمريكي والإسرائيلي، حالة واسعة من التضامن الشعبي، وتجدد الالتفاف حول القيادة الجديدة، حتى بين فئات كانت قبل الحرب بأيام تطالب بإصلاحات اقتصادية ومعيشية. وعلى رأس من فقدتهم البلاد قائد الثورة، السيد علي الخامنئي، الذي أدى مقتله، بحسب هذا السياق، إلى اختبار داخلي بالغ الحساسية لمدى تماسك مؤسسات الدولة وقدرة المجتمع على تجاوز صدمة فقدان رأس القيادة في خضم الحرب. وقد تحولت مراسم التشييع والتجمعات الشعبية اللاحقة إلى مناسبة لإظهار استمرار الولاء للنظام ورفض الرهان على الفراغ السياسي. وقد شكّل هذا التماسك مفاجأة لخصوم إيران الذين راهنوا على أن عمليات الاغتيال واستهداف مؤسسات الدولة ستنتج فراغاً سياسياً وأمنياً يقود إلى احتجاجات واسعة وفوضى داخلية. لكن ما حدث، وفق هذه القراءة، كان العكس؛ إذ أعادت حالة الحرب ترتيب الأولويات لدى قطاعات واسعة من المجتمع، وأدت إلى تغليب الشعور الوطني على الخلافات الداخلية. ومن الشواهد الأخرى إصرار الإيرانيين على استمرار حياتهم اليومية رغم المخاطر. فقد واصل العاملون في المؤسسات الحكومية والخدمية والقطاع الخاص أعمالهم، واستمرت الأسواق ووسائل النقل والخدمات الأساسية في أداء وظائفها رغم القصف والتهديدات. وأرسل ذلك رسالة داخلية بأن الدولة ما تزال قادرة على إدارة الحياة العامة، ورسالة خارجية بأن الضغط العسكري لم ينجح في شل المجتمع. كما ظهر عامل التكيف الاقتصادي بوضوح. فرغم الحصار الطويل والضغوط على السلع والوقود والمستلزمات الصحية، لم تشهد البلاد، في معظم المناطق، حالات فوضى واسعة أو اندفاعاً جماعياً لشراء المواد الأساسية بالصورة التي تحدث أحياناً في دول أخرى عند الأزمات. وسادت في عدد من المحافظات حالة من الهدوء والانضباط، وهو ما أشار إليه حتى بعض الصحافيين الأجانب الذين تابعوا الأحداث من داخل إيران. وكان خروج أعداد كبيرة من الإيرانيين إلى الشوارع، رغم استمرار القصف وفقدان عدد من قادة الدولة والثورة، شاهداً آخر على حالة التعبئة الشعبية. فقد أرادت الجماهير، من خلال هذه المشاركة، تأكيد أن الرهان على تفكك المجتمع أو انفصاله عن مؤسسات الدولة لم يتحقق، وأن الخلافات السياسية الداخلية لم تتحول إلى قبول بإسقاط الدولة من الخارج. ولا يعني هذا أن المجتمع الإيراني خالٍ من المشكلات أو الاعتراضات، فهناك مطالب اقتصادية واجتماعية وسياسية حقيقية، وقد شهدت البلاد احتجاجات واسعة في مراحل مختلفة. غير أن لحظة العدوان الخارجي أعادت رسم حدود الخلاف، وأظهرت أن قطاعات كبيرة من الشعب تميز بين معارضة سياسات داخلية وبين قبول تدخل خارجي يهدد وحدة الدولة واستقرارها. لقد أثبت الشعب الإيراني، وفق هذه الرؤية، أن قوة الدولة لا تُقاس فقط بعدد الصواريخ أو حجم الاقتصاد، بل أيضاً بقدرة المجتمع على الصمود والحفاظ على تماسكه في لحظات الخطر. فحين يتمكن شعب متنوع عرقياً ومذهبياً من تجاوز خلافاته أمام تهديد خارجي، يصبح جزءاً أساسياً من منظومة الردع الوطني. ومن هنا يمكن فهم لماذا لم تحقق الضغوط العسكرية والاقتصادية النتائج التي توقعها خصوم إيران. فالدولة التي تستند إلى مجتمع قادر على تحمل الأزمات، والحفاظ على مؤسساته وحياته اليومية، ورفض الانجرار إلى الفوضى الداخلية، تملك قدرة أكبر على امتصاص الصدمات وإفشال محاولات إسقاطها. لقد كان الشعب الإيراني، بصموده وصبره والتفافه حول دولته في لحظات الخطر، أحد أهم العوامل التي واجهت بها الجمهورية الإسلامية حملات الضغط والعدوان. وفي الجزء القادم سننتقل إلى العاملين الآخرين، وهما الأرض والنظام، وكيف أسهما، إلى جانب الشعب، في تشكيل عناصر الصمود والمنعة والاستقرار في الجمهورية الإسلامية في إيران.

قراءة في النتائج الأولية:

حدود "الديموقراطية الصهيونية" هي حدود بقاء الكيان



علاء اللامي



حدود الديموقراطية الصهيونية

1. رفض التحالف مع القوائم العربية.
2. تجربة 2021 (بينيت–لبيد) فشلت بسبب المشاركة العربية.
3. إستحالة ضم الضفة وغزة لأن العرب سيشكّلون ≈ 50% من السكان.
4. شروط إذعان تعمق التميز العنصري.

أرقام ووقائع رئيسة

مقاعد العرب (في الانتخابات الأخيرة)	نسبة العرب في الكيان (عرب 1948)	مقاعد العرب (في الإنتخابات السابقة)
19	%21.7	10

2.17 مليون نسمة

جوهر الإشكالية

الصهيونية	الديموقراطية
حركة عنصرية استيطانية تؤمن بالتفوق العرقي اليهودي	مساواة إنسانية ترفض التمييز العنصري

≠

شروط معسكر أيزنكوت للتعامل مع القوائم العربية

- الاعتراف بـ "إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية".
- فرض الخدمة العسكرية الالزامية على الجميع.
- إدانة صريحة للمقاومة الفلسطينية (وخاصة حماس).

شبكة الاحتمالات الحكومية

1. انشقاق من تحالف نتنياهو والالتحاق بأيزنكوت.
2. انشقاق من تحالف أيزنكوت والالتحاق بنتنياهو.
3. حكومة وحدة وطنية بالمناصفة والقيادة بالمناوبة.
4. حكومة أقلية برئاسة أيزنكوت بدعم خارجي من القوائم العربية.
5. انتخابات جديدة مع استمرار حكومة نتنياهو كتصريف أعمال.

لماذا لا يمكن ضم الضفة وغزة؟



فلسطين التاريخية (بين النهر والبحر)

في حال الضم

- العرب %50
- اليهود %50

خطر فقدان الأغلبية اليهودية وانهيار طابع الدولة

الانقسام الفئوي في المجتمع الصهيون

الليكود	شاس	الأشكيناز التقليديون	الأشكيناز العلمانيون والليبراليون	المهاجرون الروس	الحريديم الأشكيناز
يمثل كتلة شرقية واسعة، وهو الحاضن الأساسي لليمين.	حزب ديني يمثل الحريديم الشرقيين (المزاحيم).	النخبة المؤسسة (الجيش، القضاء، يميلون الأكاديميون إلى العلمانية والليبرالية.	يمثلهم "يشار" (أيزنكوت/لبيد) وحزب الديمقراطيين.	نحو 1.5 مليون نسمة، علمانيون متطرفون ومعاديون للفلسطينيين يمثلهم حزب "إسرائيل بيتنا"	يمثلهم حزب يهودت "هتوراة"

الخلاصة

"الديموقراطية الصهيونية" ليست نظاماً ديمقراطياً حقيقياً، بل منظومة تمييز عنصري تنتج "الأزمات والحروب والإبادة، وحدودها هي حـد بقاء الكيان نفسة.

قراءة في النتائج الأولية: حدود "الديموقراطية الصهيونية" هي حدود بقاء الكيان

علاء اللامي

يثير الجمع بين تعريف إسرائيل لنفسها بوصفها «دولة يهودية وديمقراطية» سؤالًا قديمًا ومتجددًا حول حدود المساواة داخل نظام يمنح الهوية اليهودية موقعًا دستوريًا خاصًا، بينما يضم في الوقت نفسه أقلية عربية فلسطينية كبيرة تتمتع بحق التصويت والتمثيل البرلماني. ولا تكمن المسألة في إنكار وجود انتخابات ومؤسسات وبرلمان وتعدد حزبي، بل في السؤال الأكثر تعقيدًا: هل يستطيع النظام السياسي أن يمنح جميع المواطنين وزنًا سياسيًا متساويًا عندما يتعارض هذا المبدأ مع الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة؟وقد جعلت انتخابات ٢٠٢٦ هذا السؤال أكثر وضوحًا من أي وقت مضى.

قانون القومية ومشكلة المساواة

يظهر التوتر بصورة مباشرة في «قانون أساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي» الذي أقر عام ٢٠١٨، وينص على أن ممارسة حق تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل «حصرية للشعب اليهودي». وهذا النص يضع تمييزًا واضحًا بين المواطنة الفردية لجميع السكان وبين الحق القومي الذي يمنحه القانون لمجموعة واحدة. ولهذا فإن النقاش حول الديمقراطية الإسرائيلية لا يتعلق فقط بحق المواطن العربي في الإدلاء بصوته، بل بمدى قدرة هذا الصوت على المشاركة المتساوية في تحديد هوية الدولة وسياساتها واتجاهاتها الكبرى. فالديمقراطية لا تقتصر على صندوق الاقتراع؛ إنها تتعلق كذلك بالمساواة السياسية، وبقدرة المواطنين على تحويل أصواتهم إلى تأثير فعلي في السلطة.

أرقام انتخابات ٢٠٢٦

أظهرت النتائج النهائية لانتخابات الكنيست السادس والعشرين صورة غير مسبوقة. فقد حصل الليكود على ٢٧ مقعدًا، وحزب «يشار» بقيادة غادي أيزنكوت على ٢١، بينما حصلت القائمة المشتركة على ١١ مقعدًا والقائمة العربية الموحدة «راعم» على ثمانية، أي ١٩ مقعدًا للقائمتين العربيتين معًا. وبذلك امتلك معسكر نتنياهو ٥٣ مقعدًا، والمعسكر المناوئ له ٤٨، بينما أصبحت المقاعد العربية التسعة عشر قادرة حسابيًا على ترجيح ميزان الأغلبية في كنيست من ١٢٠ عضوًا.وهذا التطور مهم لأن السكان العرب يشكلون نحو ٢١٫٧٪ من سكان إسرائيل، بما يقارب ٢٫١٧ مليون نسمة وفق تقديرات عام ٢٠٢٦.ومع ذلك، فإن القدرة الحسابية على صناعة الأغلبية لا تعني بالضرورة وجود استعداد سياسي لترجمة هذه الأصوات إلى شراكة في الحكم.

الصوت العربي بين الحساب السياسي والشرعية

ظهرت هذه الإشكالية بوضوح بعد الانتخابات. فقد دعا زعيم حزب الديمقراطيين يائير غولان إلى التعاون مع الأحزاب العربية، معتبرًا أن أصوات المواطنين العرب جزء من الأغلبية البرلمانية ولا ينبغي استبعادها من حساب تشكيل الحكومة. وفي المقابل، واصل أفيغدور ليبرمان رفض تشكيل حكومة تعتمد على الأحزاب العربية، سواء من داخل الائتلاف أو عبر دعم حكومة أقلية، رغم أن موقفه يجعل تشكيل معسكر بديل لنتنياهو أكثر تعقيدًا. وهنا تظهر إحدى المفارقات الأساسية: المواطن العربي يستطيع التصويت وإرسال ممثلين إلى البرلمان، لكن جزءًا من النظام الحزبي اليهودي ما زال يتعامل مع مشاركة هذه الأحزاب في تحديد الحكومة باعتبارها إشكالية أو غير مرغوبة. وهذه ليست مسألة قانونية بحتة، لأن القانون لا يحظر قيام حكومة أقلية تعتمد على دعم خارجي من أحزاب عربية. فالقواعد الدستورية تسمح نظريًا بقيام حكومة لا تمتلك ٦١ نائبًا إذا حصلت في تصويت الثقة على أغلبية نسبية من المشاركين. المشكلة، إذن، سياسية وأيديولوجية أكثر مما هي دستورية.

تجربة «راعم» لا يجوز تبسيطها

دخلت القائمة العربية الموحدة «راعم» عام ٢٠٢١ للمرة الأولى رسميًا في ائتلاف حكومي إسرائيلي ضمن حكومة نفتالي بينيت ويائير لبيد. وقد شكل ذلك سابقة في التاريخ السياسي الإسرائيلي. لكن من غير الدقيق القول إن الحكومة سقطت فقط لأن النظام لم يستطع «استيعاب» المشاركة العربية. فالائتلاف كان يتكون من ثمانية أحزاب متباعدة أيديولوجيًا، ولم يكن يملك في الأصل سوى أغلبية ضيقة من ٦١ نائبًا. ومع انسحاب عدد من النواب من دعم الحكومة في ربيع ٢٠٢٢ فقدت الأغلبية وانتهى الأمر بحل الكنيست.ومع ذلك، كشفت التجربة عن حدود حقيقية للشراكة اليهودية-العربية، إذ واجهت الحكومة توترات مستمرة حول قضايا الهوية والأمن والاستيطان والعلاقة مع الفلسطينيين.

أيزنكوت وشروط الشراكة

طرح غادي أيزنكوت قبل الانتخابات أربعة شروط لأي حزب يريد الانضمام إلى ائتلاف يقوده: القبول بإسرائيل دولة يهودية وديمقراطية، والالتزام بقيم إعلان الاستقلال، والخدمة العسكرية أو المدنية الإلزامية، والاعتراف بحماس تنظيمًا إرهابيًا. وتوضح هذه الشروط أن الخلاف لا يتعلق بمجرد المشاركة في الحكومة، بل بالسقف السياسي والأيديولوجي المطلوب من الأحزاب العربية كي تصبح شريكًا مقبولًا في ائتلاف تقوده أحزاب يهودية. ومن هنا يصبح السؤال أعمق: هل المشاركة الديمقراطية متاحة بما يسمح للأقلية العربية بالحفاظ على هويتها ومواقفها السياسية، أم أن المشاركة الفعلية في الحكم مشروطة أولًا بقبول تعريفات تحددها الأغلبية؟

معضلة الضم والديموغرافيا

يظهر التناقض نفسه في النقاش حول ضم الضفة الغربية. فإسرائيل تستطيع توسيع السيطرة على الأرض، لكن ضم الأرض مع منح سكانها الفلسطينيين حقوقًا سياسية متساوية يغير جذريًا التوازن الديموغرافي والسياسي. ولهذا يوجد توتر بنيوي بين ثلاثة أهداف لا يمكن تحقيقها معًا بسهولة: السيطرة الدائمة على كامل الأرض، والمحافظة على أغلبية يهودية حاسمة، وضمان مساواة سياسية كاملة لجميع السكان. فإذا توسعت السيادة على الأرض من دون منح السكان الفلسطينيين حقوقًا سياسية متساوية، تظهر مشكلة المساواة. وإذا مُنح الجميع حقوقًا متساوية، تصبح هوية الدولة اليهودية بصيغتها الحالية موضوعًا لإعادة النظر.وهذه ليست معضلة انتخابية عابرة، بل تقع في قلب النقاش الإسرائيلي-الفلسطيني.

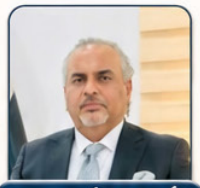
الانقسامات داخل المجتمع اليهودي

ولا ينبغي تصور المجتمع اليهودي الإسرائيلي كتلة سياسية موحدة. فهو منقسم بين يمين قومي وديني، وحريديم، ويمين علماني، ووسط وليبراليين، ومجموعات ذات خلفيات اجتماعية وثقافية مختلفة. لكن انتخابات ٢٠٢٦ أظهرت أن الخلافات الحادة بين هذه التيارات لا تعني تلقائيًا اتفاقها على دمج الأحزاب العربية في صناعة الحكومة. فالانقسام حول نتنياهو واسع، بينما يبقى الخلاف حول شرعية الاعتماد السياسي على الصوت العربي أحد أبرز العوائق أمام تشكيل بديل له.

الخلاصة

تكشف انتخابات ٢٠٢٦ أن أزمة الديمقراطية الإسرائيلية ليست في غياب الانتخابات، بل في حدود المساواة السياسية داخل دولة تعرف نفسها دستوريًا بوصفها الدولة القومية للشعب اليهودي. فالأحزاب العربية حققت رقمًا قياسيًا بلغ ١٩ مقعدًا وأصبحت أصواتها قادرة حسابيًا على تغيير الحكومة، لكن الجدل ما يزال يدور حول ما إذا كانت هذه الأصوات تُعامل باعتبارها جزءًا طبيعيًا من عملية تشكيل السلطة أم قوة يجب إبقاؤها خارجها. ومن هنا فإن الاختبار الحقيقي للديمقراطية لا يكمن في السماح للعرب بالتصويت فقط، بل في الاعتراف بأن نتيجة أصواتهم تملك الشرعية السياسية نفسها التي تملكها أصوات بقية المواطنين. فالانتخابات الأخيرة لم تحسم هذه المعضلة، لكنها جعلتها أكثر وضوحًا: عندما تصبح أصوات أقلية كبيرة ضرورية لتكوين أغلبية، يظهر الفرق بين الديمقراطية بوصفها آلية انتخابية والديمقراطية بوصفها مساواة كاملة في المواطنة والقدرة على صناعة القرار. وهذا هو السؤال الذي ستظل إسرائيل تواجهه ما دامت تحاول الجمع بين تعريف قومي يمنح جماعة واحدة حقًا حصريًا في تقرير المصير وبين نظام سياسي يعلن في الوقت نفسه التزامه بالمساواة الديمقراطية لجميع مواطنيه.

للاتجاه نحو نهضة صناعية تحقق الأمن الاقتصادي والسيادة الوطنية



أحمد الأنصاري



اقتصاد الاستيراد

سوق واسعة للمنتجات الأجنبية

من اقتصاد ريعي يعتمد على النفط

إلى اقتصاد إنتاجي وتصديري

التصدير

- المنتجات الهندسية
- الغذاء
- الأدوية
- البتروكيماويات
- الحديد

أهم أسباب التراجع

1. عدم استقرار السياسة الصناعية
2. الاعتماد على الاستيراد
3. أزمة الكهرباء والطاقة
4. ضعف التمويل المصرفي
5. التقادم التكنولوجي
6. الفساد والبيروقراطية
7. ضعف البحث والتطوير
8. ضعف التسويق والتصدير

واقع الصناعة العراقية



- الهندسية والميكانيكية
- البترو كيماويات
- الحديد والصلب
- الغذائية والزيوت
- الدوائية والمستلزمات
- النسيجية والجلدية
- الزراعية والتحويلية
- الكهربائية والإلكترونية
- الإنشائية والإسمنت

سبعة مسارات استراتيجية

- التحول إلى السوق الإنتاجية والتصديرية
- ربط التعليم والصناعة
- توطين التكنولوجيا
- مناطق صناعية متكاملة
- حماية الوطني
- شراكة الدولة والقطاع الخاص
- إعادة تشغيل المصانع

الصناعات ذات الأولوية



- الحديد والإنشائية
- البترو كيماويات
- الأدوية
- الغذاء
- الكهربائية والهندسية
- النسيج والجلود

رؤية 2035

- **2027** — قاعدة بيانات وتقييم وازالة الاختناقات
- **2030 - 2030** — إعادة تشغيل المصانع، خطوط جديدة، مناطق صناعية، وظائف وتدريب
- **2031 - 2035** — صناعات تنافسية، صادرات غير نفطية، توطين التكنولوجيا، دخول الأسواق الإقليمية، رفع مساهمة الصناعة.

خريطة العراق للتخصص الصناعي



- **نينوى:** الغذائية والنسيجية والإنشائية
- **بغداد:** الهندسية والدوائية والكهربائية
- **الأنبار:** الإسمنت والقائمات والتعدين
- **بابل:** الميكانيكية والجلدية والغذائية
- **كربلا والنجف:** الغذائية ومواد البناء
- **البصرة:** البتروكيماويات والأسمدة

النفط يمول الاقتصاد، لكن الصناعة تبني الاقتصاد.

تشغيل المصانع = فرص عمل + تقليل الاستيراد + تنويع الاقتصاد

للاتجاه نحو نهضة صناعية تحقق الأمن الاقتصادي والسيادة الوطنية

أحمد الأنصاري

إن الحديث عن مستقبل الاقتصاد العراقي لا يكتمل من دون الحديث عن الصناعة الوطنية، لأن الصناعة ليست مجرد مصانع وخطوط إنتاج، بل هي قضية أمن اقتصادي وسيادة وطنية واستقرار اجتماعي. والعراق يمتلك من الموارد الطبيعية والبشرية والمالية ما يؤهله لأن يكون دولة صناعية مهمة في المنطقة، لكنه تحول خلال العقود الماضية إلى سوق واسعة للمنتجات المستوردة، في وقت تراجعت فيه قدرته الإنتاجية وتعطلت أعداد كبيرة من منشآته الصناعية. وحين نتحدث عن المصانع المتوقفة، فإننا لا نتحدث عن جدران وآلات فقط، بل عن آلاف العائلات التي فقدت مصادر دخلها، ومهندسين وفنيين وعمال لم تعد خبراتهم مستثمرة، وأموال وطنية معطلة كان يمكن أن تتحول إلى إنتاج وثروة وفرص عمل. ومن هنا يبرز السؤال: لماذا يستورد العراق ما يستطيع إنتاجه؟ ولماذا تبقى المصانع معطلة بينما تستنزف الاستيرادات العملة الأجنبية وتزداد الحاجة إلى فرص العمل؟ إن المطلوب ليس إغلاق الأسواق أمام العالم، ولا حماية صناعات غير كفوءة، وإنما بناء صناعة وطنية قادرة على المنافسة عبر توفير بيئة إنتاج عادلة، ودعم المستثمر الجاد، وتحديث المصانع، وحماية المنتج والمستهلك معاً. ولذلك ينبغي أن تنتقل المرحلة المقبلة من سياسة إدارة الاقتصاد الريعي إلى سياسة بناء الاقتصاد الإنتاجي.

واقع الصناعة العراقية

يمتلك العراق إرثاً صناعياً مهماً، فقد شهدت الصناعة الوطنية مراحل متقدمة في قطاعات الحديد والصلب والبتروكيمياويات، والصناعات الهندسية والميكانيكية، والنسيجية والجلدية، والدوائية والغذائية والإنشائية والكهربائية والزراعية والتحويلية. وكانت هذه القطاعات توفر فرص عمل للمهندسين والفنيين والعمال، وتدعم قطاعات اقتصادية أخرى. لكن الصناعة العراقية تعرضت إلى تراجع كبير نتيجة الحروب والعقوبات والاضطرابات الأمنية وضعف الاستثمار، وتوقف خطوط الإنتاج، وارتفاع كلفة الطاقة، وفتح الأسواق أمام المستوردات، وعدم استقرار السياسات الصناعية. والمشكلة ليست أن العراق يفتقر إلى الإمكانات، بل أنه يمتلك أصولاً صناعية وموارد وكوادر لم تُحوَّل إلى طاقة إنتاجية فاعلة. وتكشف المنشآت المتوقفة في القطاعين العام والخاص حجم الفجوة الإنتاجية. لذلك يجب أن تكون إعادة بناء الصناعة مشروعاً وطنياً، لأنها قادرة على امتصاص جزء من البطالة، وزيادة الإنتاج المحلي، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وتخفيف الضغط على القطاع العام في التوظيف.

أسباب التراجع الصناعي

يمكن تلخيص أبرز أسباب تراجع الصناعة العراقية في ثمانية محاور: عدم استقرار السياسة الصناعية وغياب استراتيجية تتجاوز عمر الحكومات، والاعتماد الواسع على الاستيراد، وأزمة الكهرباء والطاقة، وضعف التمويل المصرفي، وتقادم خطوط الإنتاج، والفساد والبيروقراطية وتعقيد الإجازات، وضعف البحث والتطوير والعلاقة بين الجامعات والمصانع، وأخيراً ضعف التسويق والتصدير والقدرة على الوصول إلى الأسواق الخارجية. وهذه المشكلات مترابطة، فلا يمكن تحديث مصنع من دون تمويل، ولا يمكن تشغيله بكفاءة من دون كهرباء مستقرة، ولا يمكنه المنافسة إذا كان السوق مفتوحاً أمام سلع مستوردة لا تخضع لشروط عادلة في الكلفة والجودة.

الصناعات ذات الأولوية

ينبغي أن تبدأ عملية الإحياء الصناعي بدراسات جدوى لكل مصنع، لتحديد ما يمكن تشغيله فوراً، وما يحتاج إلى تحديث، وما انتهى عمره الإنتاجي ويجب استبداله. وتأتي الصناعات الحديدية والإنشائية في مقدمة الأولويات، لما لها من أهمية في الإعمار والبنية التحتية وتقليل الاستيراد. ثم الصناعات البتروكيمياوية التي تحول النفط والغاز إلى منتجات ذات قيمة مضافة، بدلاً من الاقتصار على تصدير المواد الخام. كما يجب تطوير الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، والصناعات الغذائية المرتبطة بالزراعة، والصناعات الكهربائية والهندسية، إلى جانب الصناعات النسيجية والجلدية التي تستطيع تلبية جزء من احتياجات المؤسسات الحكومية والسوق المحلية.

رؤية صناعية حتى عام ٢٠٣٥

تحتاج النهضة الصناعية إلى خطة عشرية واضحة تسير عبر مسارات متكاملة. أولها إجراء مسح شامل لجميع المصانع وإنشاء قاعدة بيانات وطنية تتضمن الموقع والطاقة الإنتاجية وعدد العاملين والحالة الفنية وأسباب التوقف وكلفة إعادة التشغيل. ثم إطلاق شراكة حقيقية بين الدولة والقطاع الخاص، تحافظ على ملكية الدولة للأصول المهمة وتستفيد من خبرة المستثمر ورأس ماله وتقنياته، عبر عقود واضحة تضمن تحديث خطوط الإنتاج وحقوق العاملين وربط الحوافز بمستويات الإنتاج والتشغيل، مع منع تحويل المصانع والأراضي الصناعية إلى مشاريع عقارية أو تجارية بعيدة عن النشاط الصناعي. ويأتي بعد ذلك حماية المنتج الوطني من خلال تعرفة كمركية مدروسة، ومكافحة التهريب والتلاعب بالمناشئ، ومنع السلع الرديئة، وإعطاء الأولوية للمنتج الوطني في المشتريات الحكومية عندما يستوفي شروط الجودة والسعر، مع تقديم حوافز للمصانع المنتجة فعلياً. ومن الضروري أيضاً إنشاء مناطق صناعية متكاملة في المحافظات تتوافر فيها الكهرباء والغاز والمياه والطرق والخدمات المصرفية واللوجستية، على أن ترتبط هذه المناطق بموارد كل محافظة؛ فالبصرة يمكن أن تركز على البتروكيمياويات والأسمدة والصناعات البحرية، ونينوى على الصناعات الغذائية والنسيجية والإنشائية، والأنبار على الإسمنت والفوسفات والتعدين، وبابل على الميكانيك والجلود والغذاء، وبغداد على الصناعات الهندسية والدوائية والكهربائية، وكربلاء والنجف على الصناعات الغذائية ومواد البناء.

التكنولوجيا والتعليم والتصدير

لا يمكن بناء صناعة حديثة بخطوط إنتاج قديمة. ولذلك يجب توطين التكنولوجيا من خلال الأتمتة والروبوتات، وأنظمة الإدارة الرقمية، والذكاء الاصطناعي في مراقبة الجودة، وتقنيات ترشيد الطاقة، وتطوير مراكز البحث والتطوير، وتعزيز التعاون بين الجامعات والمصانع. كما ينبغي ربط التعليم بالصناعة، عبر برامج تدريب مهني داخل المصانع، وتطوير التعليم التقني، وربط مشاريع التخرج بالاحتياجات الحقيقية للقطاع الصناعي. فليس من المنطقي أن تتخرج الجامعات آلاف المهندسين والفنيين بينما تعاني المصانع من نقص المهارات المتخصصة.والهدف النهائي يجب ألا يقتصر على تغطية السوق المحلية، بل بناء قدرة تصديرية نحو الأسواق العربية والإقليمية، من خلال تحسين الجودة والتغليف والتسويق وخفض الكلفة وتسهيل الإجراءات الكمركية وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات العراقية.

برنامج التنفيذ

يمكن تقسيم برنامج النهوض الصناعي إلى ثلاث مراحل. تبدأ الأولى عام ٢٠٢٧ بإعداد قاعدة بيانات شاملة، وتقييم الأصول المتوقفة، واختيار المصانع ذات الجدوى، ومعالجة اختناقات التمويل والطاقة، وتفعيل عقود الشراكة. أما المرحلة الثانية بين ٢٠٢٨ و٢٠٣٠ فتتضمن إعادة تشغيل المصانع ذات الأولوية، وإنشاء خطوط إنتاج جديدة، وتطوير المناطق الصناعية، ورفع نسبة الإنتاج المحلي، وزيادة فرص العمل والتدريب الفني. وتأتي المرحلة الثالثة بين ٢٠٣١ و٢٠٣٥ لبناء صناعات متقدمة وتنافسية، وتوسيع الصادرات غير النفطية،وتوطين التكنولوجيا، ودخول الأسواق الإقليمية، ورفع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي.

مسؤولية الدولة

يتطلب هذا المشروع استراتيجية وطنية ملزمة للتنمية الصناعية حتى عام ٢٠٣٥، ومجلساً أعلى للتنمية الصناعية يضم الحكومة والقطاع الخاص واتحاد الصناعات والجامعات، وتمويلاً طويل الأجل للمشاريع ذات الجدوى، ومعالجة أزمة الكهرباء والغاز، ومراجعة التشريعات التي تعيق الاستثمار، وتطوير المصارف، وإنشاء صندوق لدعم تحديث التكنولوجيا، ووضع مؤشرات سنوية لقياس المصانع التي أعيد تشغيلها وحجم الإنتاج والصادرات وفرص العمل. فالنفط يمول الاقتصاد، لكن الصناعة هي التي تبني اقتصاداً مستداماً. والمصنع المتوقف يمثل رأس مال وطنياً معطلاً، وتشغيله يعني فرص عمل وإنتاجاً أقل اعتماداً على الاستيراد. ولا يمكن للعراق أن ينتقل من اقتصاد الاستهلاك إلى اقتصاد الإنتاج والتصدير من دون قاعدة صناعية وطنية قوية، تجعل شعار «صنع في العراق» مشروعاً اقتصادياً حقيقياً، لا مجرد شعار إعلامي.



أزمة سعر الصرف والحلول الممكنة

د. هيثم الخزعلي

أسعار صرف الدولار بعد التعديل

السعر السابق
1320 ديناراً

- سعر شراء الدولار من وزارة المالية: 1500 دينار
- سعر الدولار للمصارف: 1510 دنانير
- سعر البيع النقدي للجمهور: 1520 ديناراً



- موازنة 2027: نحو 217 تريليون دينار
- العجز المتوقع: نحو 43 – 50 تريليون دينار
- عائد إضافي تقديري من تعديل الصرف: نحو 15 تريليون دينار
- 81 ألف دونم تحولت إلى استعمال سكني
- مقترح تمليك مليون قطعة × 10 ملايين دينار = نحو 10 تريليونات دينار

سلسلة الأسباب والاثار

عجز مالي + تراجع الإيرادات النفطية + اضطراب الصادرات « رفع سعر الصرف « ارتفاع كلفة الاستيراد « ضغط على القوة الشرائية

الحلـول الممكنة

1. تمليك الأراضي السكنية المحولة
2. تعميم نظام الأسيكودا ASYCUDA
3. تقليص النفقات والامتيازات
4. دولار دوائي ودولار غذائي
5. دولار صناعي
6. مراجعة الرسوم الكمركية وتنشيط المنافذ
7. سندات الاحتياط الذهبي
8. حزمة متكاملة الحلول

المبدأ الحاكم

لا تُحَمّل كلفة الأزمة للمواطن وحده

- القوة الشرائية للمواطن
- الإنفاق العام والهدر الإداري

إجراءات داعمة للسياسة

- حماية الفئات الضعيفة
- ترشيد الإنفاق
- تنويع الإيرادات
- حماية استقلال السياسية

العراق لا يعاني نقص الموارد بقدر ما يعاني ضعف إدارتها

التدبير نصف المعيشة

أزمة سعر الصرف والحلول الممكنة

د. هيثم الخزعلي

في السابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦، أقدمت الحكومة العراقية على رفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار، فأصبح السعر المعتمد لشراء الدولار من وزارة المالية ١٥٠٠ دينار، و١٥١٠ دنانير للمصارف، و١٥٢٠ ديناراً للبيع النقدي للجمهور، بعد أن كان السعر الأخير ١٣٢٠ ديناراً.وأثار القرار مخاوف واسعة من تآكل القدرة الشرائية للمواطن نتيجة ارتفاع كلفة السلع المستوردة وانتقال جزء من الزيادة إلى الأسعار المحلية، ولا سيما الغذاء والدواء والاحتياجات الأساسية. صحيح أن ارتفاع سعر الدولار لا يعني انخفاض القوة الشرائية بالنسبة نفسها حسابياً، إلا أن أثره على الأسر محدودة الدخل قد يكون أشد، وقد يزيد مخاطر الفقر والبطالة إذا انعكس سلباً على الاستهلاك والنشاط الاقتصادي. وكان المبرر المطروح للإجراء ضعف الإيرادات العامة مقابل عجز مالي متوقع بعشرات التريليونات من الدنانير، في ظل تراجع الإيرادات النفطية واضطراب الصادرات. وطُرحت في هذا السياق خيارات مثل تأخير صرف الرواتب إلى كل ٤٥ يوماً، أو الادخار الإجباري، أو رفع سعر الصرف. والملاحظ أن هذه الخيارات جميعها تحمّل المواطن جانباً كبيراً من كلفة الأزمة، في وقت تبقى فيه أسباب الهدر والفساد وضعف إدارة الموارد من دون معالجة جذرية. واللافت أن الحكومة، بالتزامن مع حديثها عن قلة الإيرادات، تعد مشروع موازنة توسعية لعام ٢٠٢٧ بنفقات تقارب ٢١٧ تريليون دينار، وعجز تتباين تقديراته بين نحو ٤٣ و٥٠ تريليون دينار. وهنا يبرز السؤال عن عدالة توزيع الأعباء، لأن رفع سعر الصرف يمنح الخزينة دنانير إضافية مقابل كل دولار من الإيرادات النفطية، لكنه لا يخلق ثروة أو إنتاجاً جديداً، بينما ترتفع كلفة الاستيراد وتتراجع القيمة الخارجية لدخول المواطنين ومدخراتهم. وكان الأولى أن تبدأ الحكومة بمعالجة الهدر والامتيازات غير المبررة وتحميل القوى السياسية مسؤولية إخفاقاتها في إدارة الاقتصاد، بدلاً من جعل المواطن الحلقة الأسهل في معالجة الأزمة. ولا اعتراض على تطوير مؤسسات الدولة، لكن استحداث وزارة للاقتصاد الرقمي والحوكمة والعلوم والتكنولوجيا، مع طرح مقترحات لحقائب جديدة، يثير تساؤلاً مشروعاً عن جدوى توسيع الهياكل الإدارية في وقت تعلن فيه الدولة عجزها عن تمويل التزاماتها. كما يقوم مشروع الموازنة على افتراضات نفطية طموحة، بينها تصدير نحو أربعة ملايين برميل يومياً، وهو ما يحتاج إلى مستويات إنتاج أعلى لتغطية الاستهلاك المحلي ومتطلبات التكرير. وتظل إمكانية تحقيق هذه الأرقام مرتبطة بالطاقة الإنتاجية والتصديرية، واستقرار طرق التصدير، والتفاهمات المتعلقة بحصص الإنتاج ضمن «أوبك+». ومع خروج الإمارات من «أوبك» خلال العام الجاري، والحديث عن مطالبة العراق بحصة إنتاجية أكبر، يبرز سؤال عن مستقبل التزام العراق بالمنظمة وخياراته إذا لم تُلبَّ مطالبه. كما يثار تساؤل سياسي آخر حول ما إذا كان رفع سعر الصرف قد يؤدي إلى إشغال الرأي العام بالأزمة المعيشية تمهيداً لقرارات اقتصادية ونفطية أكبر، وفق ما يُعرف بـ«عقيدة الصدمة». غير أن الجزم بوجود ارتباط مقصود يحتاج إلى أدلة تتجاوز التزامن والافتراض. أما نقدياً، فإن رسم سياسة سعر الصرف يدخل ضمن اختصاص مجلس إدارة البنك المركزي وفق قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ المعدل. ورغم إعلان البنك أن التعديل جرى بالتنسيق مع الحكومة، تبقى ضرورة احترام استقلالية السلطة النقدية وتوضيح الأسس التي بُني عليها القرار قائمة. كما أن منصب محافظ البنك المركزي، بما يحمله من مسؤولية مالية ونقدية حساسة، يجب أن يخضع لإجراءات التعيين والمصادقة القانونية، لأن التكليف بالوكالة خارج الضوابط يثير أسئلة عن استقلال القرار والمساءلة المؤسسية. وفي النهاية، يبقى المواطن الطرف الذي يدفع من قوته اليومي ثمن القرارات الاقتصادية، بينما تتوسع بعض النفقات الإدارية وتستمر الامتيازات السياسية. وهنا يحضر قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: «فإن سخط العامة يُجحف برضا الخاصة، وإن سخط الخاصة يُغتفر مع رضا العامة».

التوصيات

أولاً: تمليك الأراضي السكنية المحولة من الاستعمال الزراعي

يمكن للحكومة تسوية أوضاع الأراضي الزراعية التي تحولت فعلياً إلى مناطق سكنية، وتمليكها لشاغليها وفق ضوابط قانونية وتخطيطية مقابل بدل نقدي مناسب. وتشير تقديرات متداولة إلى أكثر من ٨١ ألف دونم من هذه الأراضي، أي نحو ٢٠٢,٥ مليون متر مربع. وإذا سمحت المساحة الصافية بتوفير مليون قطعة سكنية، وببدل عشرة ملايين دينار للقطعة، فقد تصل الإيرادات إلى عشرة تريليونات دينار. لكن هذا المورد يبقى مشروطاً بتدقيق الملكيات، واستبعاد الأراضي غير القابلة للتحويل، وتوفير الخدمات، ومراعاة قدرة المواطنين على الدفع. كما أنه مورد استثنائي غير متكرر، وليس بديلاً دائماً عن الإيرادات العامة.

ثانياً: تعميم نظام الأسيكودا

ينبغي استكمال تطبيق نظام «الأسيكودا» في جميع المنافذ، بما فيها منافذ إقليم كردستان، وربطه بأنظمة الجباية والتدقيق والرقابة الإلكترونية، لمنع التلاعب بقيم الاستيراد والتهرب الكمركي وزيادة الإيرادات غير النفطية من دون فرض أعباء جديدة على المواطنين.

ثالثاً: تقليص النفقات والامتيازات

يجب إعادة النظر في النفقات والامتيازات الخاصة بالرئاسات الثلاث والدرجات الخاصة وأعضاء مجلس النواب وكبار المسؤولين، وإلغاء المصروفات غير الضرورية والازدواجية في المخصصات. فالتقشف الحقيقي ينبغي أن يبدأ من قمة الهرم السياسي والإداري قبل أن يُطلب من المواطن تحمل المزيد.

رابعاً: اعتماد دولار دوائي وغذائي

يمكن تخصيص نافذتين مدعومتين لتمويل استيراد الأدوية والمواد الغذائية الأساسية، مع رقابة تضمن وصول الدعم إلى المستهلك وتمنع إعادة بيع العملة أو استخدامها لأغراض أخرى. والهدف هو حماية الاحتياجات التي لا يستطيع المواطن الاستغناء عنها، مع تجنب تحويل تعدد أسعار الصرف إلى باب جديد للمضاربة والفساد.

خامساً: اعتماد دولار صناعي

يمكن تخصيص سعر تفضيلي أو تسهيلات تمويلية للصناعات المحلية التي تستورد المواد الأولية والمعدات، على أن يرتبط الدعم بالإنتاج الفعلي والقيمة المضافة المحلية، لا بمجرد الحصول على الدولار المدعوم.

سادساً: مراجعة الرسوم الكمركية

يمكن تخفيض بعض الرسوم بصورة مدروسة لجذب الحركة التجارية إلى الموانئ والمنافذ العراقية، مع تحسين الكفاءة وتقليل التأخير والتكاليف غير الرسمية وتوحيد الإجراءات. وقد يعوض ارتفاع حجم التجارة النظامية انخفاض الرسم على الوحدة، كما يمكن أن ينشط النقل والخدمات اللوجستية ويوفر فرص عمل.

سابعاً: سندات الاحتياط الذهبي

يمكن دراسة إصدار «سندات الاحتياط الذهبي» لاستقطاب جزء من السيولة المكتنزة خارج المصارف. ويحدد لكل سند وزن مرجعي من الذهب، ويُسدد بالدينار وفق القيمة السوقية لهذا الوزن عند الاستحقاق، مع إمكان إضافة عائد معقول. ولا يعني ذلك بالضرورة تسليم الذهب أو رهنه فعلياً، بل استخدامه مرجعاً للقيمة وفق ضمانات قانونية واضحة. ويجب احتساب مخاطر ارتفاع سعر الذهب، وكلفة العائد، وقدرة الدولة على السداد، والحفاظ على استقلال البنك المركزي واحتياطياته. فهذه السندات تمثل التزاماً مالياً مؤجلاً وليست إيراداً نهائياً للخزينة.

ثامناً: اعتماد حزمة متكاملة

يمكن لمزيج من زيادة الإيرادات غير النفطية، وترشيد الإنفاق، وتحسين الجباية، وتسوية الأراضي القابلة للتمليك، وتعبئة المدخرات المحلية أن يخفف أزمة السيولة ويقلل الحاجة إلى تحميل المواطن وحده نتائج العجز. فالعراق لا يعاني نقص الموارد بقدر ما يعاني ضعف إدارتها وعدم كفاءة توزيعها واستمرار الهدر. ومن غير العادل أن يكون الخيار الأسهل دائماً هو المساس بالقوة الشرائية للمواطن، بينما تبقى أبواب أخرى للإصلاح دون استثمار كافٍ. إن إدارة الأزمة المالية تحتاج إلى قرارات تبدأ بإصلاح الإنفاق وتنويع الإيرادات وحماية الفئات الضعيفة، مع المحافظة على استقلال السياسة النقدية واستقرار الدينار، حتى لا يتحول علاج العجز إلى أزمة معيشية أوسع. وقال الإمام الصادق عليه السلام: «التدبير نصف المعيشة».

برميل بارود فوق شريان الحياة؛ كيف ترهن الحرب بين أمريكا وإيران مستقبل الخليج والنفط العالمي؟



علي تركي خريبيط الفوازي





إمدادات النفط
نحو 20 مليون برميل يوميا

الغاز الطبيعي المسال
نحو 20% من إمدادات الغاز الطبيعي المسال

سعر النفط المحتمل
110-150 دولارا للبرميل

مسارا التأثير الإقليمي والعالمي



أبعاد الأزمة ومجالات التأثير



الخلاصة

أي خطأ حسابي في الخليج أو باب المندب قد ينعكس على أمن الطاقة والاقتصاد العالمي.

برميل بارود فوق شريان الحياة؛ كيف ترهن الحرب بين أمريكا وإيران مستقبل الخليج والنفط العالمي؟

علي تركي خريبط الفوازي

لم يعد الحديث عن التوتر بين الولايات المتحدة وإيران مجرد نقاش نظري حول احتمال اندلاع مواجهة عسكرية. فمنذ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٦ دخلت المنطقة مرحلة صدام مباشر أفضت إلى اضطراب واسع في حركة الطاقة والملاحة، وأعادت إلى الواجهة سؤالاً يتجاوز الحسابات العسكرية: ماذا يحدث للاقتصاد العالمي ولأمن دول الخليج عندما تتحول الممرات البحرية التي تحمل النفط والغاز إلى جزء من ساحة المواجهة؟ هنا تبرز نقطتان شديدتا الحساسية: مضيق هرمز، بوصفه أحد أهم شرايين الطاقة في العالم، والبحر الأحمر وباب المندب، بوصفهما امتداداً بحرياً للصراع الإقليمي. ولذلك فإن أي تصعيد إضافي لا يبقى محصوراً بين واشنطن وطهران، بل ينتقل سريعاً إلى أسعار الطاقة والتأمين والشحن والتجارة والاستثمار وأمن البنية التحتية في دول المنطقة.

مضيق هرمز: العقدة التي يصعب تجاوزها

تكمن خطورة مضيق هرمز في حجم الطاقة التي تمر عبره وفي محدودية البدائل. ففي عام ٢٠٢٥ عبر المضيق نحو ٢٠ مليون برميل يومياً من النفط الخام والمنتجات النفطية، أي قرابة ربع تجارة النفط البحرية العالمية. كما مر عبره نحو خمس تجارة الغاز الطبيعي المسال عالمياً، ولا سيما صادرات قطر والإمارات. هذا التركيز يجعل أي تعطيل واسع للملاحة صدمة تتجاوز المنطقة. فخط الأنابيب السعودي إلى البحر الأحمر وخط أبوظبي إلى الفجيرة يوفران مسارات بديلة مهمة، لكن طاقتهما لا تكفي لتعويض كامل الكميات التي تعبر المضيق. ولذلك لا يعني وجود البدائل أن السوق تستطيع امتصاص توقف هرمز من دون خسائر كبيرة.

من صدمة الإمدادات إلى صدمة الأسعار

لا تتحرك أسعار النفط فقط وفق كمية البراميل المفقودة، بل وفق توقعات السوق بشأن مدة الاضطراب. فإذا كان التعطيل قصيراً، قد تخفف المخزونات الاستراتيجية والإنتاج البديل جزءاً من الصدمة. أما إذا طال، فإن ارتفاع الأسعار يصبح أكثر حدة مع تراجع المخزون وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين. وقد أظهرت تقديرات مؤسسات مالية خلال ٢٠٢٦ أن استمرار تعطيل الإمدادات يمكن أن يدفع النفط إلى مستويات تتجاوز ١٢٠ دولاراً للبرميل، بل إلى أكثر من ١٥٠ دولاراً في سيناريوهات الاضطراب الممتد. ولا تمثل هذه الأرقام توقعاً حتمياً، لكنها تكشف حساسية السوق تجاه الممر الذي تمر منه نسبة كبيرة من صادرات الخليج. والأثر لا يقف عند النفط. فقطر من أكبر موردي الغاز الطبيعي المسال عالمياً، ولا توجد حالياً طرق بحرية بديلة لصادراتها الرئيسية إذا تعطل المرور عبر هرمز. وهذا يعني أن آسيا ستكون الأكثر تعرضاً، مع انتقال جزء من الضغوط أيضاً إلى الأسواق الأوروبية التي تتنافس على الشحنات المتاحة.

التأمين والشحن: الكلفة التي تصل إلى المستهلك

عندما تصبح المياه الإقليمية منطقة خطر، لا ترتفع أسعار النفط وحدها. ترتفع أيضاً أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب، وأجور الناقلات، وتكاليف أطقم السفن والحماية والتأخير. وخلال اتساع المواجهة في ٢٠٢٦، ارتفعت بعض أقساط التأمين البحري على السفن المتجهة إلى مناطق الخطر بأكثر من عشرة أضعاف مستوياتها السابقة. وهذه الزيادة تنتقل عبر سلسلة التجارة: من شركة النقل إلى المصفاة والمصنع، ثم إلى سعر الوقود والسلع والخدمات. وهكذا يمكن لاضطراب بحري في مساحة جغرافية محدودة أن يتحول إلى موجة تضخمية عالمية، خصوصاً في الاقتصادات المستوردة للطاقة والتي تعتمد على النقل البحري في المواد الخام والغذاء والصناعة.

دول الخليج بين حماية المنشآت ومنع التوسع

بالنسبة لدول الخليج، لا تمثل المواجهة مشكلة في أسعار الطاقة فقط، بل تحدياً مباشراً للأمن الوطني. فالمنطقة تضم موانئ تصدير ومصافي ومنشآت بتروكيميائية ومحطات كهرباء وتحلية ومطارات وشبكات اتصالات تشكل بنية الاقتصاد الحديث. وقد أثبتت هجمات سابقة باستخدام الطائرات المسيّرة والصواريخ أن المنشآت الحيوية يمكن أن تتعرض لضربات بكلفة تشغيلية وسياسية كبيرة حتى باستخدام وسائل أقل كلفة من منظومات الدفاع التقليدية. ولهذا توسعت دول المنطقة في أنظمة الدفاع الجوي والإنذار المبكر وحماية المنشآت، بالتوازي مع محاولاتها تجنب التحول إلى قواعد مفتوحة لتصفية الحسابات.المعضلة هنا دقيقة: دول الخليج تحتاج إلى شراكات دفاعية قوية، لكنها في الوقت نفسه لا تريد أن تتحول أراضيها وأجواؤها إلى جزء من الحرب، لأن أي استخدام مباشر لها قد يجعلها عرضة لردود عسكرية أو ضغوط إضافية.

اليمن وباب المندب: الجبهة البحرية الثانية

لا يمكن فصل أمن الخليج عن البحر الأحمر. فقد أثبتت السنوات الأخيرة أن التوتر في اليمن قادر على التأثير في حركة السفن عبر باب المندب وخليج عدن، وهما من أهم الممرات المؤدية إلى قناة السويس. وأدت الهجمات على السفن إلى اضطراب مسارات التجارة وإجبار بعض الشركات على تغيير طرقها أو زيادة إجراءات الحماية. واستمرت خلال ٢٠٢٦ هجمات بحرية في محيط باب المندب، بما أبقى المخاطر مرتفعة على الملاحة في البحر الأحمر. وهذا يعني أن الضغط على هرمز إذا ترافق مع توتر متزامن في باب المندب يمكن أن يضع التجارة بين آسيا وأوروبا أمام مأزق مزدوج في هرمز والبحر الأحمر. وهنا تصبح اليمن أكثر من ساحة محلية؛ فهي جزء من معادلة أوسع تربط أمن الخليج بأمن البحر الأحمر، وتربط النزاعات الإقليمية بسلاسل الإمداد العالمية.

من أمن المنشآت إلى أمن الاقتصاد

أحد الدروس الأساسية لهذه الأزمة أن مفهوم الأمن الخليجي يحتاج إلى أن يتجاوز حماية الحدود والمنشآت منفردة. فالأمن الحقيقي يشمل استمرارية تصدير الطاقة، وأمن الموانئ والمياه، والقدرة على تشغيل الكهرباء والتحلية، واستمرار الاتصالات والمصارف والخدمات اللوجستية أثناء الأزمات.كما يشمل بناء بدائل للنقل والتصدير، وتوسيع التخزين، وتنويع مسارات خطوط الأنابيب، وتحسين الدفاع ضد المسيّرات والصواريخ، وتعزيز التنسيق البحري والاستخباري بين دول المنطقة. لكن القوة العسكرية وحدها لا تكفي؛ لأن حماية الممرات البحرية تحتاج أيضاً إلى ترتيبات سياسية تقلل احتمال التصعيد وتحافظ على قواعد اتصال تمنع سوء الحساب.

الدبلوماسية تحت ضغط القوة

لهذا تجد دول الخليج نفسها أمام معادلة مزدوجة: تعزيز قدراتها الدفاعية من جهة، والاستمرار في التهدئة والحوار الإقليمي من جهة أخرى. ولا يوجد تناقض بين المسارين. فالقدرة الدفاعية تمنح الدولة هامشاً أكبر لحماية مصالحها، بينما تقلل الدبلوماسية احتمالات الوصول إلى مواجهة يصعب التحكم في امتداداتها. ومن مصلحة دول الخليج ألا يتحول أمنها إلى نتيجة جانبية لصراع بين قوى أكبر منها، بل أن تشارك في صياغة ترتيبات تمنع استهداف منشآتها وممراتها الحيوية، وتفصل قدر الإمكان بين الخلافات السياسية وبين حركة الطاقة والتجارة الدولية.

الخاتمة

إن المواجهة الأميركية-الإيرانية لا يمكن قياسها بعدد الضربات أو حدود الاشتباك العسكري وحدها. فخطورتها الحقيقية تظهر عندما تنتقل آثارها إلى مضيق هرمز وباب المندب وأسواق النفط والغاز والتأمين والنقل، وعندما تصبح البنية التحتية لدول الخليج جزءاً من حسابات الردع والتصعيد. ويمتلك العالم أدوات للتخفيف من الصدمة، مثل المخزونات الاستراتيجية وبعض خطوط الأنابيب البديلة وتغيير مسارات السفن، لكنها لا تستطيع تعويض خسارة طويلة الأمد لممر يحمل جزءاً بالغ الأهمية من تجارة الطاقة العالمية.لذلك فإن التحدي أمام دول المنطقة لا يتمثل فقط في الاستعداد للحرب، بل في منع اتساعها، وبناء قدرة دفاعية واقتصادية تجعل أمن الطاقة أقل هشاشة أمام كل جولة تصعيد. ففي منطقة تتقاطع فيها القوة العسكرية مع شرايين التجارة العالمية، قد يكون الخطأ الحسابي في البحر أكثر كلفة من الضربة نفسها، لأن أثره لا يبقى في الخليج، بل يمتد سريعاً إلى الأسواق والمصانع والمستهلكين عالمياً.

الإعلانات الرقمية كسلاح استخباري:
من تعقب المستخدم إلى الاختراق دون نقرة واحدة



م. مصطفى كامل الشريف



مسار الهجوم عبر منظومة الإعلانات

البرمجية التجسسية (SPYWARE) ← الاستغلال (EXPLOITATION) ← الاستهداف (TARGETING) ← شبكة الإعلانات (AD NETWORK)

النموذج التقني للهجوم (ثلاث مراحل)

التعقب الرقمي (Tracking) ← تحديد الهوية والاستهداف ← الاستغلال السيبراني (Cyber Exploitation)

امتلاك القدرة الأولى لا يعني امتلاك الثالثة

تحقيق Citizen Lab – 15 تشرين الأول 2026

- 45 جهازا مستهدفا على الأقل
- نحو 4 مليارات سجل مزايدة إعلانية
- نحو 200 ألف موقع وتطبيق

ظهور الإعلان ≠ إثبات الإصابة

استهداف (45 جهاز على الأقل) ≠ إصابة مؤكدة (أعداد محدودة)

تحديد الأداة والشركات لا يثبت هوية العميل النهائي

الاختراق دون نقرة واحدة (Zero-click)

الوصول الإعلاني ← التعرف على الجهاز ← اختيار المحتوى ← محاولة الاستغلال ← تنفيذ البرمجية الخبيثة ← ما بعد الإصابة

ظهور الإعلان وحده لا يعني اختراق الجهاز

الاستخبارات الإعلانية – ADINT

المزايدة الإعلانية اللحظية RTB

بيانات (Metadata) تحويل إلى معلومات استهداف

- IP
- معرفات الجهاز
- الموقع التقريبي
- نظام التشغيل
- أنماط الاستخدام

← معلومات استهداف (Target Intelligence)

أبعاد السيادة الرقمية للعراق

السيادة القانونية · السيادة التقنية · السيادة التشغيلية · السيادة الأمنية · السيادة المؤسسية

سلسلة التوريد الرقمية

الموقع الإلكتروني (موقع موثوق) ← شبكة الإعلانات ← خدمات خارجية (متعددة) ← جهاز المستخدم

سلسلة التوريد الرقمية

زيارة موقع موثوق لا تعني أن كل الخدمات الخارجية المرتبطة به موثوقة

أولويات استجابة العراق

- حماية البيانات
- تقييم الخدمات الخارجية
- تأمين الأجهزة الحكومية
- التحليل الجنائي الرقمي
- استخبارات التهديدات السيبرانية
- Zero Trust

الخلاصة: السيادة الرقمية ليست قرار حظر، وإنما قدرة دولة.

حظر تطبيق واحد ≠ إدارة المخاطر الرقمية

الإعلانات الرقمية كسلاح استخباري: من تعقّب المستخدم إلى الاختراق دون نقرة واحدة

م. مصطفى كامل الشريف

تابعت تقريراً بثته قناة الجزيرة تناول نتائج تحقيق تقني أجراه مختبر Citizen Lab التابع لجامعة تورنتو بشأن استخدام شبكات الإعلانات الرقمية في عمليات مراقبة واستهداف سيبراني متقدمة ارتبطت بشركة إسرائيلية تُعرف باسم Discover-Tech ومنصتها Controlium. وكان التقرير دافعاً لكتابة هذا المقال لما كشفه عن استهداف أجهزة تابعة لمؤسسة الجزيرة، ولما يحمله من مؤشرات على انتقال تقنيات التجسس من أساليب التصيد والروابط الخبيثة إلى استغلال البنية الإعلانية للوصول إلى أهداف محددة دون تفاعل مباشر من المستخدم. وقد يكفي استغلال آليات عرض الإعلانات وبياناتها لتحديد الأهداف، ثم توجيه محاولات استغلال إلى أجهزتها. ومن هنا تتجاوز القضية مؤسسة إعلامية واحدة لتطرح أسئلة عن أمن المؤسسات الحساسة وقدرة الدول على حماية بياناتها.

أولاً: Citizen Lab ومنهجية التحقيق

يُعد Citizen Lab مركزاً بحثياً متخصصاً في الأمن السيبراني والمراقبة الرقمية، واشتهر بتحقيقاته في برمجيات التجسس التجارية مثل Pegasus وCandiru. وفي تحقيق Exposing AdFection المنشور في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦، تعاون المختبر مع فرق الجزيرة لتحليل هجمات استهدفت أجهزة المؤسسة خلال عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، عبر تحليل سجلات الشبكات والخوادم، وفحص ملف DLL، ومقارنته بعينات سابقة من Candiru، وتحليل موارد إعلانية ومزايدات رقمية. وخلص التحقيق بدرجة ثقة عالية إلى ارتباط الهجمات ببرمجية Candiru عبر مسار إعلاني مرتبط بـDiscover-Tech. لكن يجب التمييز بين الأجهزة المستهدفة والأجهزة التي ثبتت إصابتها، كما أن تحديد الأداة لا يثبت هوية الجهة التي أمرت بالعملية.

ثانياً: عندما تتجاوز الإعلانات وظيفتها التجارية

تعتمد الإعلانات الرقمية على جمع إشارات مثل الموقع التقريبي ونوع الجهاز ونظام التشغيل وخصائص المتصفح والمعرّفات الإعلانية. وفي الاستخدام المشروع تُستخدم هذه المعلومات لتحسين الاستهداف التسويقي. لكن المشكلة تبدأ عندما تتحول إلى أدوات للتعقب وتحديد أهداف قابلة للاستغلال السيبراني. ويجب التمييز بين التعقب، وتحديد الهوية، والاستغلال؛ فمعرفة عنوان IP أو نوع الجهاز لا تعني السيطرة عليه، لكن دمج هذه القدرات قد يحول أدوات التسويق إلى بنية استخبارية هجومية.

ثالثاً: هجمات Zero-click والمسار الإعلاني

تختلف هجمات Zero-click عن التصيد التقليدي، لأنها لا تشترط أن ينقر الضحية على رابط أو يفتح ملفاً. فقد تبدأ عندما يعالج المتصفح أو التطبيق محتوى يصل إليه تلقائياً ويكون مصمماً لاستغلال ثغرة أمنية. وفي سياق الإعلانات، يمكن أن يصبح الإعلان أو أحد موارده قناة لإيصال هذا المحتوى. لكن مجرد ظهوره لا يعني وقوع اختراق؛ فقد يحتاج المهاجم إلى ثغرة أو سلسلة ثغرات لتجاوز تقنيات العزل وتقييد الصلاحيات.وتشمل السلسلة المحتملة الوصول الإعلاني، والتعرف على الجهاز، واختيار المحتوى، ومحاولة الاستغلال، ثم تنفيذ البرمجية الخبيثة. وهذا نموذج تفسيري، لا دليلاً على نجاح كل المراحل في كل جهاز.

رابعاً: المزايدة الإعلانية والاستخبارات الإعلانية

تسمح المزايدة الإعلانية اللحظية Real-Time Bidding بعرض إعلان لمستخدم معين خلال أجزاء من الثانية، وقد تتضمن معلومات عن الجهاز ونظام التشغيل والموقع التقريبي والمعرّفات الرقمية. وعند ربط هذه البيانات بقواعد أخرى ومصادر مفتوحة يمكن أن تتحول إلى ما يسمى الاستخبارات الإعلانية ADINT، حيث تُستخدم الإشارات التجارية لتحديد أهداف أو دراسة أنماط استخدام الأجهزة والمؤسسات. وهنا تكمن الخطورة: فالبيانات الوصفية، مثل التوقيت وعناوين الشبكات والمواقع التقريبية، قد تنتج معرفة استخبارية مهمة عند جمعها وتحليلها منهجياً.

خامساً: قضية الجزيرة واتساع نطاق الاستهداف

بحسب التحقيق، استُهدف ما لا يقل عن ٤٥ جهازاً يعمل بنظام Windows داخل مؤسسة الجزيرة خلال عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، مع توثيق إصابات فعلية ببرمجية مرتبطة بـ Candiru، دون افتراض إصابة جميع الأجهزة المستهدفة. وتكمن الخطورة في طبيعة العمل الصحفي؛ فاختراق جهاز قد يتيح الوصول إلى ملفات أو مراسلات أو مصادر ذات قيمة استخبارية.كما أظهرت مراجعة سجلات المزايدات الإعلانية انتشاراً واسعاً للإعلانات المرتبطة بالشركة. لكن يجب التمييز بين ظهور الإعلان، وجمع بيانات تقنية، ووقوع اختراق ناجح؛ فهذه مراحل مختلفة.

سادساً: سلسلة التوريد والبيانات الوصفية

تكشف القضية أن المستخدم قد يزور موقعاً موثوقاً، بينما تُحمّل الإعلانات وأدوات التحليل من جهات خارجية لا تخضع لإدارة الموقع نفسه. وهذه الأطراف جزء من سلسلة التوريد الرقمية التي قد تتحول إلى قناة للهجوم دون اختراق الموقع الأصلي. ولهذا لا يكفي تأمين الخوادم والشبكات الداخلية، بل يجب مراقبة الخدمات الخارجية والبيانات التي تغادر البيئة المؤسسية. كما أن أنماط الاتصال والمواقع التقريبية قد تكشف، بعد دمجها مع مصادر أخرى، معلومات حساسة.

سابعاً: السيادة الرقمية ليست مركز بيانات فقط

تكشف القضية ضعف الفهم الذي يختزل السيادة الرقمية في امتلاك مراكز بيانات محلية أو بوابات اتصال وطنية أو حظر تطبيقات أجنبية. فالسيادة الرقمية تشمل أبعاداً قانونية وتقنية وتشغيلية وأمنية ومؤسسية. فوجود قاعدة بيانات داخل العراق لا يمنع تسرب بيانات عبر تطبيقات أو أدوات تتبع أو شبكات إعلانية، كما أن مرور الاتصالات عبر بنية وطنية لا يعني السيطرة على جميع البيانات الناتجة عنها. السيادة الحقيقية تتطلب تشريعات لحماية البيانات، وتقييماً للخدمات الخارجية، وخططاً لاستمرارية الأعمال، وفرقاً وطنية للاستجابة للحوادث والتحليل الجنائي الرقمي.

ثامناً: الدفاع متعدد الطبقات

تفرض هجمات Zero-click تحديات كبيرة على الحماية التقليدية، ولهذا يجب اعتماد دفاع متعدد الطبقات يشمل تحديث الأجهزة، وتقليل التتبع على الأجهزة الحكومية، وعزل البيئات الحساسة، ومراقبة الاتصالات الخارجية، وتطبيق الحد الأدنى من الصلاحيات، وبناء قدرات للتحليل الجنائي الرقمي. وقد يقلل مانع الإعلانات بعض مسارات الاستهداف، لكنه لا يوفر حماية مطلقة. فالهدف هو تقليل مساحة التعرض ورفع احتمالات الاكتشاف والحد من آثار الاختراق.

تاسعاً: الدروس المستفادة للعراق

لا ينبغي أن يقود هذا النوع من التهديدات إلى حظر شامل للتطبيقات الأجنبية أو التعامل مع الإنترنت كله باعتباره خطراً. المطلوب هو إدارة وطنية منهجية للمخاطر الرقمية.ويحتاج العراق إلى إطار واضح لحماية البيانات، وتنظيم استخدام الخدمات الخارجية في المؤسسات الحكومية، وتطبيق سياسات أمنية مركزية، وبناء قدرات للتحليل الجنائي الرقمي واستخبارات التهديدات السيبرانية، ووضع سياسة وطنية لمخاطر الإعلانات الرقمية، إلى جانب اعتماد مبدأ الثقة الصفرية Zero Trust. ولا ينبغي أن يكون معيار تقييم الخدمة جنسية الشركة وحدها، بل نوع البيانات التي تجمعها، ومكان معالجتها، والصلاحيات التي تطلبها، والجهات التي تستطيع الوصول إليها.

الخاتمة: السيادة الرقمية ليست زر حظر

تكشف قضية AdFection أن التهديدات السيبرانية الحديثة أصبحت تستغل بنى تجارية تبدو طبيعية، مثل شبكات الإعلانات والتتبع. وفي المقابل، يتركز جانب من النقاش العراقي حول السيادة الرقمية على حظر تطبيقات بعينها، مثل Waze. ولا اعتراض من حيث المبدأ على حظر خدمة يثبت أنها تمثل خطراً على الأمن الوطني، لكن حظر تطبيق واحد لا يعالج مشكلة جمع البيانات الجغرافية أو التتبع أو الإعلانات الرقمية بصورة شاملة. فإذا كان الهدف حماية المواطنين والمؤسسات، فإن المطلوب إطار وطني ينظم جمع البيانات، ويضع معايير تقنية موحدة لتقييم التطبيقات والخدمات، ويعزز قدرة الدولة على اكتشاف الاختراقات وإدارتها والاستجابة لها. هم يطورون تقنيات استهداف لا تحتاج إلى نقرة واحدة، بينما ما زال بعض النقاش المحلي يختزل السيادة الرقمية في نقرة واحدة على زر الحظر. والسيادة الرقمية، في النهاية، ليست قرار منع ولا اسم تطبيق، بل قدرة دولة على فهم بياناتها وتقنياتها ومخاطرها، وحمايتها بقانون ومؤسسات وكفاءات وطنية قادرة على العمل.

أوروبا في مهب التحولات الكبرى

الأمن • الاقتصاد • الطاقة • الاستقلال الاستراتيجي



ناجي الغزي



الحرب الأوكرانية ← كلفة الأمن ← زيادة الإنفاق الدفاعي ← ضغط مالي ← **تعدد الأزمات**
← الحاجة إلى إعادة بناء القدرة الأوروبية

1 الحرب الأوكرانية

إعادة اكتشاف كلفة الأمن

- عودة الأمن العسكري إلى الأولوية.
- حاجة مستمرة للذخائر والمعدات.
- زيادة الإنفاق الدفاعي.
- توسيع القواعد الصناعية لدعم حروب طويلة.



2 المظلة الأمريكية

حدود الاستقلال الاستراتيجي



- شراكة أطلسية مستمرة وأهمية لا تزال قائمة.
- إعادة توزيع الأعباء والمسؤوليات.
- سؤال الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي وقدرة اتخاذ القرار.

3 الصين

منافسة تضرب قلب الصناعة



- منافسة قوية في السيارات الكهربائية.
- البطاريات والطاقة المتجددة.
- التقنيات المتقدمة والإلكترونيات.

التنافس ليس نتيجة محسومة مسبقًا؛ فأوروبا لا تزال تمتلك خبرات هندسية وقاعدة بحثية قوية.

4 الطاقم والتضخم

أزمة في الطاقة
→ ارتفاع التكاليف
→ تضخم وضغط على الأسر والشركات.



توقعات 2026	توقعات 2026
نمو الناتج:	التضخم:
1.1%	3.1%

توقعات وليست نتائج نهائية.

5 إعادة البناء



- الدفاع
- الصناعة
- البحث العلمي
- الطاقة
- السوق الموحدة

قدرة أوروبية أكثر استقلالاً

6 النظام الدولي الجديد

توازن متعدد الأقطاب



القوة الفعلية = الصناعة + فاتكنولوجيا + الطاقة + التمويل + التحالفات.

مكامن القوة

- سوق واسعة ومتكاملة
- خبرات صناعية وعلمية
- مؤسسات مالية قوية
- قدرات دبلوماسية



مكامن الضغط

- كلفة الدفاع
- الطاقة
- المنافسة الصينية
- الاعتماد الخارجي
- اختلاف مصالح الدول الأعضاء

الخلاصة: التحدي الأوروبي ليس أزمة واحدة، بل فجوة بين الطموح الاستراتيجي والموارد المتاحة؛ والاختبار الحقيقي هو تحويل الأزمات إلى إعادة بناء للقدرة الصناعية والأمنية والاقتصادية.

أوروبا في مهب التحولات الكبرى

ناجي الغزي

كيف وصلت أوروبا، التي كانت لعقود أحد أهم مراكز القوة الصناعية والمالية والسياسية في العالم، إلى مرحلة تواجه فيها ضغوطًا متزامنة على أمنها واقتصادها وقدرتها على التأثير الدولي؟ وهل ما تمر به القارة مجرد أزمة مؤقتة فرضتها الحروب والصدمات الخارجية، أم أنه تعبير عن تحولات أعمق تكشف حدود النموذج الأوروبي في عالم تتوزع فيه القوة بين مراكز متعددة؟ لم تعد الأزمة الأوروبية مرتبطة بملف واحد. فالحرب الروسية-الأوكرانية أعادت الأمن العسكري إلى صدارة الأولويات، والمنافسة الصينية وضعت الصناعات الأوروبية أمام تحديات متزايدة، فيما أثرت أزمات الطاقة والتضخم وتباطؤ النمو في قدرة الحكومات على تمويل التزاماتها الداخلية والخارجية. وفي الوقت نفسه، تتزايد الضغوط على الدول الأوروبية لتحمل حصة أكبر من تكاليف الدفاع عن القارة. ومن هنا تظهر المعضلة الأساسية: اتساع الفجوة بين الطموحات الاستراتيجية الأوروبية وبين الموارد العسكرية والاقتصادية والسياسية التي تستطيع القارة تعبئتها لتحقيق تلك الطموحات.

الحرب الأوكرانية وإعادة اكتشاف كلفة الأمن

شكّلت الحرب في أوكرانيا نقطة تحول في التفكير الأوروبي. فبعد عقود ساد فيها الاعتقاد بأن التكامل الاقتصادي والتجارة والاعتماد المتبادل يمكن أن تقلل احتمالات المواجهات الكبرى، وجدت أوروبا نفسها أمام حرب واسعة على حدودها الشرقية أعادت إلى الواجهة مفهوم الأمن القومي التقليدي. وكشفت الحرب أن القوة الاقتصادية لا تتحول تلقائيًا إلى قدرة عسكرية. فالجيوش لا تحتاج فقط إلى التكنولوجيا المتقدمة، بل إلى الذخائر ومخزونات الأسلحة والقدرة الصناعية والإمدادات المستمرة والجاهزية البشرية واللوجستية.ولهذا اتجهت الحكومات الأوروبية إلى زيادة الإنفاق الدفاعي وتوسيع برامج التسليح وإعادة تقييم جاهزية قواتها. لكن هذا التحول يطرح سؤالًا ماليًا واجتماعيًا مهمًا: كيف يمكن تمويل الأمن من دون إضعاف الإنفاق على الصحة والتعليم والبنية التحتية والتحول التكنولوجي؟ المشكلة ليست في زيادة الإنفاق العسكري بحد ذاته، بل في كيفية إدخاله ضمن سياسة مالية متوازنة. فكل زيادة كبيرة في النفقات تحتاج إلى ضرائب أو اقتراض أو إعادة توزيع للموارد، وقد تتحول إلى مصدر توتر إذا شعر المواطن بأن كلفة الأمن تأتي مباشرة على حساب الخدمات ومستوى المعيشة.

المظلة الأمريكية وحدود الاستقلال الأوروبي

اعتمد الأمن الأوروبي منذ الحرب العالمية الثانية بدرجة كبيرة على حلف شمال الأطلسي والقدرات العسكرية الأمريكية. وقد منح هذا الترتيب كثيرًا من الدول الأوروبية هامشًا واسعًا لتوجيه مواردها نحو التنمية وبناء أنظمة الرعاية الاجتماعية. لكن تغير الأولويات الدولية الأمريكية وتصاعد المنافسة مع الصين والحرب في أوكرانيا أعادت طرح مفهوم «الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي».فأوروبا تريد المحافظة على الشراكة الأمنية مع الولايات المتحدة، لكنها ترغب في الوقت نفسه في امتلاك قدرة أكبر على اتخاذ القرار بصورة مستقلة عندما لا تتطابق مصالح الطرفين. غير أن الاستقلال العسكري والسياسي لا يتحقق بالشعارات. فهو يحتاج إلى استثمارات دفاعية كبيرة، وصناعة عسكرية أكثر تكاملًا، وقواعد إنتاج مشتركة، وتنسيق سياسي بين دول تختلف في تقييمها للتهديدات والأولويات.ولهذا فإن التحدي ليس إنهاء الشراكة مع واشنطن، بل جعلها أكثر توازنًا، بحيث تصبح أوروبا قادرة على حماية مصالحها الحيوية حتى عندما تختلف حساباتها عن الحسابات الأمريكية.

الصين واختبار الصناعة الأوروبية

إذا كانت الحرب الأوكرانية قد أعادت سؤال الأمن، فإن صعود الصين أعاد سؤال القوة الاقتصادية. فالمنافسة لم تعد مقتصرة على المنتجات منخفضة الكلفة، بل امتدت إلى السيارات الكهربائية والبطاريات والطاقة المتجددة والإلكترونيات والتقنيات المتقدمة. وأصبحت الشركات الصينية تنافس في قطاعات كانت تمثل لعقود مصادر رئيسة للتفوق الصناعي الأوروبي. وتكمن صعوبة المنافسة في اجتماع الإنتاج واسع النطاق مع انخفاض الكلفة نسبيًا والتطور التكنولوجي السريع. وهذا يضع الشركات الأوروبية أمام خيار واضح: الاستثمار المكثف في الابتكار والإنتاجية وتحديث خطوط التصنيع، أو مواجهة خسارة تدريجية لحصصها في الأسواق. لكن المنافسة ليست محسومة مسبقًا. فما تزال أوروبا تمتلك خبرات هندسية وقاعدة بحثية قوية وشركات عالمية ومؤسسات مالية متطورةوالمشكلة أن حماية هذه المزايا تحتاج إلى سرعة أكبر في تحويل المعرفة إلى منتجات قابلة للمنافسة. أما الاعتماد على الرسوم الجمركية والقيود التجارية وحدها، فقد يوفر حماية مؤقتة، لكنه لا يستطيع معالجة ارتفاع كلفة الطاقة أو ضعف الإنتاجية أو بطء الاستثمار. فالحماية تستطيع شراء الوقت، لكنها لا تستطيع أن تحل محل الابتكار.

الطاقة والتضخم والضغط الاجتماعي

تظل الطاقة إحدى نقاط الضعف الأساسية في المعادلة الأوروبية.فاضطراب الإمدادات بعد الحرب الروسية-الأوكرانية أدى إلى ارتفاعات كبيرة في الأسعار، واضطرت الدول والشركات إلى إعادة ترتيب مصادرها وسلاسل توريدها.ورغم توسع أوروبا في الطاقة المتجددة وتنويع الإمدادات، لم تختفِ مشكلة الكلفة أو حساسية الاقتصاد للصدمات الخارجية.وتشير التقديرات الواردة في المادة إلى تباطؤ النمو الأوروبي وارتفاع التضخم في ظل صدمات الطاقة الجديدة، ما يعكس استمرار هشاشة بعض الاقتصادات أمام تقلبات الأسواق الدولية. ولا يتحمل الجميع هذه الكلفة بالدرجة نفسها.فالأسر محدودة الدخل تتأثر أكثر بارتفاع الغذاء والنقل والتدفئة، بينما تواجه الشركات الصغيرة صعوبة أكبر في استيعاب ارتفاع النفقات من دون زيادة الأسعار أو خفض الاستثمار والتوظيف. ومن هنا يمكن أن تتحول المشكلة الاقتصادية إلى أزمة سياسية إذا شعر المواطن بأن الحكومات توسع التزاماتها الدفاعية والخارجية بينما تتراجع قدرتها على تحسين الدخل والخدمات.ومع ذلك، لا ينبغي التعامل مع أوروبا ككتلة واحدة؛ فهناك تفاوت كبير بين دولها في الدين العام والإنتاجية وهيكل الصناعة ومصادر الطاقة والقدرة على امتصاص الصدمات.

هل تتحول الأزمة إلى فرصة لإعادة البناء؟

تواجه أوروبا في الوقت نفسه تحديات الدفاع والصناعة والطاقة والتكنولوجيا والرعاية الاجتماعية. والخطر الأكبر هو إدارة كل أزمة بصورة منفصلة. فالإنفاق العسكري يمكن أن يتحول إلى عبء مالي إذا اعتمد على شراء المعدات من الخارج فقط، لكنه قد يصبح في المقابل أداة لدعم الصناعات الأوروبية وخلق الوظائف وتطوير تقنيات جديدة إذا ارتبط بسياسة صناعية مشتركة. وبالمثل، لا تكون مواجهة الصين بإغلاق الأسواق، بل ببناء سياسة صناعية تدعم البحث العلمي، وتحسن التمويل، وتقلل الحواجز داخل السوق الأوروبية، وتساعد الشركات على النمو والمنافسة عالميًا. والقضية هنا ليست العودة إلى اقتصاد مغلق، بل استعادة القدرة على إنتاج التقنيات والسلع الاستراتيجية التي تمنح القارة هامشًا أكبر من الاستقلال.

أوروبا في النظام الدولي الجديد

تجري هذه التحولات في عالم يتجه تدريجيًا إلى توزيع القوة بين الولايات المتحدة والصين وروسيا وقوى إقليمية أخرى. وفي مثل هذا النظام، لم يعد التفوق الاقتصادي وحده كافيًا لضمان النفوذ، كما أن القوة العسكرية من دون قاعدة صناعية واقتصادية متينة لا تستطيع وحدها ضمان الاستقرار والازدهار.القوة الحديثة أصبحت مزيجًا من الصناعة والتكنولوجيا والطاقة والتمويل والدفاع والقدرة على بناء التحالفات.ولهذا تواجه أوروبا خطر تراجع تأثيرها إذا استمرت الفجوة بين طموحاتها السياسية ومواردها التنفيذية. لكنها لا تزال تمتلك سوقًا ضخمة،وقدرات علمية وصناعية، ومؤسسات مالية ودبلوماسية تمنحها فرصة حقيقية للتكيف.

الخلاصة

إن ما تواجهه أوروبا اليوم ليس أزمة واحدة، بل اختبارًا شاملًا لنموذج قوتها.فالحرب الأوكرانية كشفت كلفة الاعتماد الأمني، والصعود الصيني كشف تحديات الصناعة، وأزمات الطاقة أظهرت هشاشة بعض سلاسل الإمداد، فيما وضعت الضغوط الاجتماعية الحكومات أمام معادلة صعبة بين الدفاع والتنمية.ولا يكمن الحل في الانكفاء عن العالم، كما لا يكمن في الاعتماد الدائم على الحماية الخارجية، بل في إعادة بناء قاعدة القوة الأوروبية نفسها. فإذا استطاعت أوروبا ربط الأمن بالصناعة، والدفاع بالابتكار، والطاقة بالاستقلال الاقتصادي، والتحالفات بقدرة أكبر على اتخاذ القرار، فقد تتحول الضغوط الحالية إلى حافز لإعادة البناء. أما إذا استمرت في التعامل مع كل أزمة بصورة منفصلة، فإن الفجوة بين طموحاتها ومواردها ستتسع. وفي عالم متعدد المراكز، لن يحافظ على نفوذه من يملك التاريخ الأطول، بل من يستطيع تحويل موارده الاقتصادية والتكنولوجية إلى قدرة استراتيجية قابلة للاستمرار.

وزارة الاقتصاد الرقمي
مفخرة متأخرة



عباس نعمة شمخي



ما الذي يمكن أن يضيفه التحول الرقمي للعراق؟

- **5** مليارات دولار سنوياً إيرادات غير نفطية (عبر أتمتة الجباية ومنع الهدر)
- **8%** مساهمة اقتصاد المعرفة في الناتج المحلي الإجمالي
- **101** تريليون دينار إعادة جزء كبير من الكتلة النقدية خارج المصارف (أكثر من 101 تريليون دينار)
- تقليل الفساد والرشوة وتعزيز الشمول المالي
- توسيع الائتمان ودعم المشاريع الصغيرة وريادة الأعمال

أهمية وزارة الاقتصاد الرقمي للعراق

- توحيد الجهود ورسم استراتيجية وطنية رقمية.
- إنهاء التشتت التنظيمي والبيروقراطية.
- سد الفجوة التشريعية (التجارة الإلكترونية، الأمن السيبراني، وحماية البيانات).
- جذب الاستثمارات والشركات التكنولوجية والمالية(FINTECH).
- تقليل الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل.

حجم الاقتصاد الرقمي عالمياً

- **28** تريليون دولار — حجم الاقتصاد الرقمي العالمي
- **22%** من إجمالي الناتج العالمي
- **6.9%** معدل نمو سنوي مركب
- **35%** حصة الولايات المتحدة والصين من الاقتصاد الرقمي العالمي

أولويات النجاح والتنفيذ

- تطوير البنية التحتية التكنولوجية
- مد شبكات الألياف الضوئية
- تراخيص الجيل الخامس (5G)
- تطوير المناهج والتدريب الرقمي
- دعم ريادة الأعمال وحاضنات المشاريع
- شراكة القطاعين العام والخاص

أهم مجالات الاقتصاد الرقمي الواعدة

- التكنولوجيا المالية (FINTECH)
- التجارة الإلكترونية
- البرمجة وتقنية المعلومات
- الذكاء الاصطناعي
- التعليم الرقمي
- الصحة الرقمية
- الزراعة الرقمية
- الصناعة الذكية

الانتقال نحو اقتصاد منتج ومعرفي



الاقتصاد الريعي (الاعتماد على النفط)

الاقتصاد الرقمي والمعرفي (الابتكار، الإنتاج، التصدير، وتنوع الإيرادات)

التحديات والمخاطر



- البيروقراطية وضعف الأداء الإداري.
- محدودية البنية التحتية الحالية.
- نقص الكفاءات الرقمية المتخصصة.
- مقاومة التغيير داخل المؤسسات.
- الحاجة إلى تنمية استثمارات مستدامة.

الخلاصة

إن إنشاء وزارة الاقتصاد الرقمي خطوة استراتيجية نحو سيادة اقتصادية حقيقية، وتنويع الدخل، وبناء اقتصاد معرفي يضمن للعراق مكاناً في مستقبل الاقتصاد الرقمي العالمي.

وزارة الاقتصاد الرقمي مفخرة متأخرة

عباس نعمة شمخي

لم يعد خافياً على المختصين التحول الجذري الذي طرأ على طبيعة المحركات الاقتصادية في العالم، إذ لم تعد الثروات الوطنية تُقاس بحجم الموارد المادية والفيزيائية فقط، بل أصبحت ترتبط بدرجة كبيرة بقدرة رأس المال البشري على إنتاج الأفكار والمعلومات، وتوظيف التكنولوجيا، وتحويل المعرفة إلى قيمة اقتصادية قابلة للنمو والتوسع. وقد أشارت تقارير عديدة صادرة عن منظمات مختلفة إلى الأهمية المتزايدة لدور الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، إذ تجاوز حجمه ٢٨ تريليون دولار، بما يمثل أكثر من ٢٢٪ من إجمالي الناتج العالمي، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ ٦,٩٪. كما وصلت حصة أسواق الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية إلى نحو ٣٥٪ من إجمالي الاقتصاد الرقمي العالمي. ولا يدل تسابق هاتين الدولتين للوصول إلى نسب مرتفعة في الاقتصاد الرقمي إلا على أهميته الاستراتيجية الكبيرة، وهي أهمية ينبغي أن تدفع الدول النامية، ومنها العراق، إلى الإسراع في الدخول إلى مجالات هذا الاقتصاد ومضامينه، وعدم التعامل معه بوصفه مجالاً للرفاهية أو التطور التقني المحدود. فالعراق يمتلك بنية تحتية ناشئة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ويمكن توجيه هذه البنية بما يضمن تحقيق مزايا اقتصادية حقيقية. ولذلك فإن الاقتصاد الرقمي يمكن أن يتحول إلى عنصر من عناصر السيادة الاقتصادية، وإلى وسيلة لتقليل الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل، بما يخفف من آثار الصدمات المتكررة التي يتعرض لها القطاع النفطي.

لماذا يحتاج العراق إلى وزارة للاقتصاد الرقمي؟

تتمثل حاجة العراق إلى وزارة للاقتصاد الرقمي في ضرورة توحيد الجهود التي بُذلت سابقاً لزيادة الاستثمارات وتوسيع فرص النمو الاقتصادي، ومنع تشتت القرار بين عدد من الجهات والمؤسسات، مثل وزارة الاتصالات، وهيئة الإعلام، ووزارة التخطيط، والبنك المركزي. ومن المفترض أن تكون الوزارة الجديدة الجهة القطاعية المسؤولة عن رسم استراتيجيات الاقتصاد الرقمي وتخطيطها، وتوحيد الرؤية، وتقليل التشتت التنظيمي، والحد من البيروقراطية، وسد الفجوات التشريعية التي تتصل بالتجارة الإلكترونية، والأمن السيبراني، وحماية البيانات الشخصية للمستهلكين. كما يمكن أن تسهم الوزارة في تعزيز فرص الجذب الاستثماري من خلال بناء بيئة تنظيمية واضحة تساعد على تشجيع الشركات متعددة الجنسيات، ولا سيما شركات التكنولوجيا المالية «FINTECH»، على الدخول إلى السوق العراقية، بما يوسع النشاط الاقتصادي ويخلق مجالات جديدة للاستثمار. ومن هنا، فإن أهمية الوزارة لا تتحدد بمجرد استحداث هيكل إداري جديد، بل بما تستطيع تحقيقه فعلياً من تنسيق بين المؤسسات، وتطوير للبيئة التشريعية، وخلق مسار اقتصادي أكثر وضوحاً في المجالات الرقمية.

تعظيم الإيرادات غير النفطية

تنعكس أهمية وزارة الاقتصاد الرقمي في الحكومة العراقية بمدى قدرتها على تعظيم الإيرادات غير النفطية، وهو أحد الأهداف الأساسية المرجوة من إنشائها. وقد أشارت بعض الأبحاث إلى إمكانية أن يضيف التحول الرقمي والتجارة الإلكترونية نحو خمسة مليارات دولار سنوياً كإيرادات غير نفطية للموازنة الحكومية، من خلال أتمتة الجباية، ومنع الهدر المالي، وتقليل التسرب المالي عبر نظام «الأسيكودا». كما يمكن، وفق هذه التقديرات، زيادة القيمة المضافة لاقتصاد المعرفة في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٨٪، بما يعادل عشرات المليارات من الدولارات داخل الاقتصاد العراقي. ولا تقتصر الفوائد المحتملة على زيادة الإيرادات وحدها، إذ إن أتمتة التعاملات الحكومية والتحول المالي الرقمي يمكن أن يساهما في تقليل فرص الفساد والرشوة، وتعزيز الشمول المالي، وتوسيع قدرة النظام المالي على خلق الائتمان بصورة أكبر. وهذا بدوره يمكن أن يفتح آفاقاً إضافية للاستثمار، ويخفض جزءاً من تكلفته، ولا سيما أمام أصحاب المشاريع والشركات الصغيرة التي يمكن أن تكون أساساً لاستثمارات مستقبلية أكبر.كذلك، فإن توسيع التعاملات المالية الرقمية يمكن أن يساعد على إعادة جزء من الكتلة النقدية المكتنزة خارج النظام المصرفي، والتي بلغت أكثر من ١٠١ تريليون دينار بحسب التصريحات الرسمية، وإدخالها في الدورة المالية والمصرفية بما يعزز قدرة النظام المالي على أداء دوره الاقتصادي.

تحديات النجاح في البيئة العراقية

واقعياً، فإن نجاح هذه الوزارة في تنفيذ المهام المرسومة لها ليس أمراً سهلاً، في ظل البيروقراطية العراقية، وما شهدناه من إخفاقات في مستويات مختلفة من الخدمات التي تقدمها العديد من الوزارات في الحكومات المتعاقبة. لكن صعوبة المهمة لا تعني التخلي عنها، بل ينبغي التقدم بخطوات تدريجية في الاتجاه الصحيح، خصوصاً أن التحول نحو الاقتصاد الرقمي أصبح مساراً لا يمكن تجاهله إذا أراد العراق تطوير اقتصاده وتنويع مصادر دخله. ومن الأولويات المباشرة في هذا المجال تطوير البنية التحتية التكنولوجية، ولا سيما مد شبكات الألياف الضوئية، ومنح تراخيص شبكات الجيل الخامس لشركات الاتصالات، إلى جانب الاهتمام بمجالات البرمجة والذكاء الاصطناعي. ومع ذلك، لا يمكن توقع أن يحقق الذكاء الاصطناعي في العراق المزايا نفسها التي يحققها في الدول المتقدمة في المرحلة الحالية، لأن ذلك يحتاج إلى بيئة تقنية وبشرية وتعليمية قادرة على استيعابه وتوظيفه بصورة منتجة.

التعليم والمهارات الرقمية

ومن هنا تبرز ضرورة تفعيل الشراكة المباشرة مع وزارة التعليم العالي ووزارة التربية، بهدف إعادة هيكلة المناهج وتطوير برامج التدريب الرقمي والذكاء الاصطناعي، بحيث يصبح التعليم أكثر ارتباطاً بمتطلبات الاقتصاد الحديث. فالتحول الرقمي لا يمكن أن يقوم على البنية التحتية وحدها، بل يحتاج إلى رأس مال بشري قادر على التعامل مع التكنولوجيا، وإدارة الأنظمة الرقمية، وتطوير البرمجيات، واستثمار المعرفة في مجالات اقتصادية منتجة. كما ينبغي دعم بيئة ريادة الأعمال من خلال إنشاء حاضنات أعمال ومسرعات للشركات الناشئة، وتسهيل إجراءات تأسيسها، وتوفير بيئة تساعدها على الانتقال من الأفكار إلى مشاريع اقتصادية فعلية. ويكتسب هذا المسار أهمية خاصة بالنسبة إلى المشاريع الصغيرة، لأنها يمكن أن تتحول مستقبلاً إلى شركات أكبر وأكثر قدرة على الاستثمار والتوظيف، إذا توافرت لها البيئة التنظيمية والتمويلية المناسبة. الشراكة مع القطاع الخاص والكفاءات العراقية إن بناء الاقتصاد الرقمي يحتاج كذلك إلى شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص، بما يوفر الوقت والجهد، ويتيح الاستفادة من الخبرات المتوافرة لدى القطاع الخاص في المجالات التقنية والمالية والإدارية. كما ينبغي الاستفادة من الكفاءات الاقتصادية العراقية من أصحاب الاختصاص الأكاديمي والباحثين في المجالات الرقمية، وإشراكهم في إدارة الجوانب الاقتصادية للوزارة المستحدثة، بما يساعد على بناء سياسة أكثر تخصصاً وارتباطاً بالمعرفة والخبرة. فنجاح الوزارة لا ينبغي أن يقاس بحجم الجهاز الإداري الذي ستنشئه، وإنما بمدى قدرتها على جمع الكفاءات وتوحيد القرار وتحويل التكنولوجيا إلى أداة اقتصادية منتجة.

من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد المعرفة

إن تطوير الأداء الإداري في مجال الاقتصاد الرقمي يمثل مساراً أساسياً لأي دولة تسعى إلى تعزيز سيادتها الاقتصادية واللحاق بالدول المتقدمة. والعراق، بقراره إنشاء وزارة للاقتصاد الرقمي، مطالب بأن يجعل هذه الخطوة جزءاً من عملية أوسع لنقل الاقتصاد من النمط الريعي المثقل بالبيروقراطية إلى اقتصاد حديث يقوم على المعرفة والتكنولوجيا والإنتاج. فالهدف الحقيقي ليس إنشاء وزارة جديدة في حد ذاته، وإنما بناء منظومة تستطيع توظيف التكنولوجيا في زيادة الإيرادات، وتحسين الخدمات، وتقليل الهدر، وتعزيز الشمول المالي، ودعم الاستثمار، وفتح مجالات أوسع أمام الشركات والمشاريع الصغيرة والكفاءات العراقية. وإذا استطاع العراق توجيه هذه الوزارة نحو تلك الأهداف، وربطها بالتعليم والقطاع الخاص والبنية التحتية الرقمية والنظام المالي، فإن الاقتصاد الرقمي يمكن أن يصبح أحد المسارات المهمة لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. وبذلك يمكن للعراق أن ينتقل تدريجياً من اقتصاد يعتمد بصورة كبيرة على الموارد التقليدية إلى اقتصاد معرفي أكثر قدرة على التكيف مع التحولات العالمية، وأن يضمن لنفسه مكاناً في خريطة المستقبل الرقمي العالمي، بما يسهم في تعزيز سيادته الاقتصادية وزيادة رفاهية أفراده.

اتجاهات التغييرات الاجتماعية السياسية في عدد من الأنظمة السياسية العربية (3)



هيثم إياد إبراهيم

جذور التغيير وبداياته

- حكمت عائلة الأسد سوريا لمدة (54) عاماً (1970 – 2024)
- نظام الحزب الواحد (حزب البعث) وهيمنة العائلة على الدولة.
- غياب الحريات السياسية وقمع المعارضة.
- تأثرت سوريا بامتدادات الربيع العربي وحلم التغيير.





حصيلة الصراع المجتمعي (2011 – 2024)

- نحو 600 ألف قتيل
- 6.2 مليون مهاجر (76% في دول الجوار)
- 7.5 مليون نازح داخلي
- 90% من السوريين تحت خط الفقر
- الناتج المحلي الإجمالي 67.54 مليار دولار (2011) ↓ 19.99 مليار دولار (2023)
- التكلفة التقديرية لإعادة إعمار سوريا 400 مليار دولار

مراحل الصراع والتغيير

- 1970 بداية حكم حافظ الأسد
- 2000 انتقال الحكم إلى بشار الأسد
- 2011 اندلاع الاحتجاجات
- 2014 توسع الصراع وتعدد الأطراف
- 2024 تغيير سياسي كبير

المرحلة الانتقالية

حكومة انتقالية لمدة خمس سنوات وبدستور انتقالي.

تتيجة التغيير واتجاهه

أبرز عوامل كلفة التغيير

- تشبّث النظام بالسلطة.
- إدارة التنوع المجتمعي بالعنف.
- الانقسام الدولي حول بقاء النظام.
- تعدد الأطراف الداخلية والخارجية.

اتجاه التغيير (تقدير وتحليل)

من الصعب الجزم بالإتجاه النهائي للتغيير كون البلاد مازالت في المرحلة الانتقالية. لكن يرجح – وفق المعطيات الحالية – أن يكون أثر التغيير الإجتماعي السياسي سلبياً، ضمن سيناريو يجعل سوريا دولة ضعيفة لا تمتلك تأثيراً يذكر في مجريات الأحداث والدولية.

النتائج السلبية للصراع

- تدخل وتوغل قوات أجنبية (روسيا، تركيا، الكيان الصهيوني).
- تدمير القدرات العسكرية السورية.
- دمار واسع في المدن والبنى التحتية (جلب، الغوطة....).

السؤال الختامي

لماذا لا يوجد تداول سلمي للسلطة في أغلب الدول العربية؟ ولماذا لا يتعظ الحكام من تجارب التاريخ، فهم يدفعون ببلادهم إلى التشظي بسبب حبهم لسلطة واحتكار منافعها على فئة قليلة مقربة من النظام، مما يعني وجود أزمة توزيع حقيقية وهي من أهم أزمات التنمية السياسية؟



اتجاهات التغييرات الاجتماعية السياسية في عدد من الأنظمة السياسية العربية (٣)

هيثم اياد إبراهيم

بعد أن بيّنا في مقال سابق مدلول التغيير الاجتماعي ومصادره وآلياته وحتميته واتجاهاته من حيث الأثر، وتناولنا في مقالات أخرى اتجاهات التغيير الاجتماعي في كل من تونس ومصر والسودان وليبيا، نحاول في هذا المقال الوقوف عند اتجاه التغيير الاجتماعي والسياسي في الجمهورية العربية السورية، لما تمثله سوريا من ركيزة أساسية في الصراع مع الكيان الصهيوني، ولما تتمتع به من أهمية خاصة بحكم موقعها الجغرافي الذي جعلها حلقة وصل بين مناطق متعددة من العالم، الأمر الذي جعلها موضعاً للتنافس الإقليمي والدولي.

جذور التغيير وبداياته

حكمت عائلة الأسد الجمهورية العربية السورية مدة تقارب أربعة وخمسين عاماً؛ بدأها حافظ الأسد منذ عام ١٩٧٠ حتى عام ٢٠٠٠، ثم تولى بشار الأسد الحكم من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٢٤. وخلال هذه المرحلة قام النظام السياسي على هيمنة حزب البعث العربي الاشتراكي، جناح سوريا، بوصفه الحزب القائد والمسيطر على المشهد السياسي، مع وجود أحزاب أخرى كان تأثيرها محدوداً وشكلياً، مثل الحزب الشيوعي السوري، وحزب العهد الوطني، وحزب الوحدويين الاشتراكيين وغيرها. وقد امتدت هيمنة عائلة الأسد إلى مفاصل الدولة والحزب، مستندة إلى قبضة أمنية شديدة حدّت من قدرة المعارضة على العمل السياسي، وجعلت مساحة الحريات السياسية والممارسات الديمقراطية ضيقة للغاية. وكحال عدد من دول المنطقة، تأثرت سوريا بامتدادات الربيع العربي، وظهرت مطالب بالتغيير السياسي والاجتماعي. غير أن تغيير النظام لم يكن سهلاً، بل تحول إلى صراع طويل امتد قرابة أربعة عشر عاماً بين النظام والقوى الداعمة له من جهة، والقوى المطالبة بالتغيير ومن يدعمها من جهة أخرى. ومع مرور الوقت، اتخذ الصراع أبعاداً دولية وتحول إلى ساحة تنافس وحرب بالإنابة بين أطراف متعددة. وكانت إيران من أبرز القوى الداعمة لبقاء نظام بشار الأسد، انطلاقاً من رؤيتها إلى النظام بوصفه جزءاً من محور إقليمي يضمن استمرار طريق الإمداد إلى حزب الله في لبنان، كما أن بقاءه كان يمثل بالنسبة إليها عاملاً مساعداً في الحفاظ على توازن إقليمي مع الكيان الصهيوني. كذلك دعمت روسيا النظام السوري، باعتباره حليفاً استراتيجياً قديماً ونقطة مهمة في توازناتها ومصالحها الإقليمية. أما القوى الداعمة لتغيير النظام، فكان من أبرزها الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، اللذان سعيا إلى تقليص النفوذ الإيراني في المنطقة وقطع خطوط الإمداد عن القوى المناهضة لهما، وفي مقدمتها حزب الله وحماس. كما دعمت تركيا مسار التغيير، انطلاقاً من مخاوفها المتعلقة بالملف الكردي، وسعيها إلى منع قيام كيان قومي كردي مستقل، فضلاً عن وجود أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين على أراضيها. وانضمت إلى موقف دعم التغيير دول عربية خليجية وفرنسا بدرجات متفاوتة.

حصيلة الصراع المجتمعي

كانت كلفة الصراع السوري بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٤ باهظة للغاية. فقد بلغت أعداد القتلى، وفق التقديرات الواردة، قرابة ٦٠٠ ألف شخص، فيما هاجر نحو ٦,٢ ملايين سوري إلى دول أخرى، يقيم نحو ٧٦٪ منهم في دول الجوار، إضافة إلى نحو ٧,٥ ملايين نازح داخلياً. كما تضرر قرابة ٥٢٪ من السكان بصورة مباشرة أو غير مباشرة من آثار الصراع. وعلى المستوى الاقتصادي، انخفض الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٦٧,٥٤ مليار دولار عام ٢٠١١ إلى نحو ١٩,٩٩ مليار دولار عام ٢٠٢٣، في حين وصلت نسبة السوريين الذين يعانون من الفقر إلى نحو ٩٠٪. أما البنية العمرانية، فقد تعرضت بدورها لدمار واسع. ففي مدينة حلب، بلغ عدد المباني المدمرة نحو ٣٥,٧٢٢ مبنى، وفي إدلب نحو ١,٤١٥ مبنى، بينما بلغ مجموع المباني المدمرة في محافظة الغوطة نحو ٣٤,١٣٦ مبنى. وتقدر الكلفة التقريبية لإعادة إعمار سوريا بنحو ٤٠٠ مليار دولار. ومن أبرز النتائج السلبية للصراع أيضاً اتساع وجود القوات الأجنبية على الأراضي السورية. فقد احتفظت روسيا بعدد من القواعد العسكرية مع اتجاه إلى تقليص بعض وجودها، كما عززت تركيا حضورها في مناطق مختلفة، في حين توغل الكيان الصهيوني في مناطق قريبة من شريط اتفاق عام ١٩٧٤، تحت ذريعة حماية الطائفة الدرزية، فضلاً عن إسهامه في تدمير جانب كبير من القدرات العسكرية السورية قبيل تغيير النظام.

التغيير السياسي

حدث التغيير في عام ٢٠٢٤ بجهود داخلية في معظمها، مع دعم دولي، وفي ظل انشغال روسيا، وهي من أبرز داعمي النظام السابق، بحربها مع أوكرانيا. وبعد سقوط النظام، دخلت البلاد مرحلة انتقالية حُددت مدتها بخمس سنوات، مع اعتماد دستور انتقالي يدعو إلى إشراك مكونات المجتمع المختلفة في إدارة الدولة. وهنا انتقلت سوريا من مرحلة الصراع على إسقاط النظام إلى مرحلة تتعلق ببناء الدولة الجديدة، وإدارة التنوع الاجتماعي والسياسي، وإعادة تشكيل المؤسسات، والتعامل مع آثار حرب طويلة أدت إلى تفكك اقتصادي واجتماعي وأمني واسع.

نتيجة التغيير واتجاهه

من الصعب التكهن بصورة قاطعة باتجاه التغيير الاجتماعي والسياسي في سوريا، ولا سيما أن البلاد ما زالت في المرحلة الانتقالية. غير أنه يمكن القول إن تكلفة هذا التغيير كانت باهظة جداً، بسبب تمسك النظام السابق بالسلطة، واعتماده في إدارة التنوع المجتمعي على مزيج من محاولات بوتقة الصهر الاجتماعي والوسائل العنفية التي شملت القتل والتهجير والتغييب القسري. كما ارتفعت كلفة التغيير بسبب الانقسام الدولي بين قوى داعمة للنظام وأخرى معارضة له، فتحولت سوريا إلى ساحة تتقاطع فيها المصالح الإقليمية والدولية. ومع ذلك، يمكن القول، باعتباره اعتقاداً تحليلياً لا حكماً قطعياً، إن أحد السيناريوهات المطروحة لسوريا هو أن تبقى دولة ضعيفة محدودة التأثير في مجريات الأحداث الإقليمية والدولية. وإذا تحقق هذا السيناريو، فإن أثر التغيير الاجتماعي والسياسي قد يكون سلبياً من حيث النتيجة، حتى لو نجح في إنهاء مرحلة سياسية سابقة. فالتغيير لا يُقاس فقط بسقوط نظام أو صعود سلطة جديدة، بل بقدرة المجتمع على بناء مؤسسات مستقرة، وتحقيق مشاركة سياسية أوسع، وإعادة الإعمار، واستعادة الاقتصاد، وحماية التنوع الاجتماعي.

خاتمة

وفي ختام سلسلة المقالات التي تناولت اتجاهات التغيير الاجتماعي من حيث أثرها الإيجابي أو السلبي، يبرز تساؤل مهم: لماذا لا يوجد تداول سلمي للسلطة في أغلب الدول العربية؟ ولماذا لا يتعظ الحكام من تجارب التاريخ، فيدفع بعضهم بلادهم نحو التشظي بسبب التمسك بالسلطة واحتكار منافعها ضمن فئات محدودة قريبة من النظام الحاكم؟ إن هذه الظاهرة تعكس أزمة حقيقية في توزيع السلطة والثروة والفرص، وهي من أهم أزمات التنمية السياسية في عدد من الدول العربية. فحين تغيب المشاركة، وتتراجع العدالة في توزيع الموارد، وتُغلق قنوات التداول السلمي للسلطة، تصبح الأزمات أكثر قابلية للتحول إلى صراعات مفتوحة. وقد أظهرت التجربة السورية أن كلفة التغيير تصبح أعلى بكثير عندما يتأخر الإصلاح، وتُقابل المطالب الاجتماعية والسياسية بالعنف، ويتحول الخلاف الداخلي إلى ساحة لتدخل القوى الخارجية. ولهذا فإن الدرس الأهم لا يتعلق بسوريا وحدها، بل يمتد إلى دول عربية أخرى: إن الاستقرار الحقيقي لا يقوم على احتكار السلطة، وإنما على بناء مؤسسات قادرة على استيعاب الاختلاف، وتوزيع الفرص بصورة عادلة، وفتح المجال أمام التداول السلمي للسلطة. وإلا فإن الدولة قد تصل، بعد سنوات من الصراع، إلى حالة تفقد فيها قدرتها على التأثير في محيطها، بل حتى على التحكم الكامل بأوضاعها الداخلية. وعندها يصبح ثمن التغيير أكبر بكثير من ثمن الإصلاح الذي كان يمكن أن يبدأ في الوقت المناسب.

مسؤولية التفسير والانتقال إلى الإلزام العام

دراسة فلسفية وأخلاقية في العلاقة بين العقيدة والوطنية والمرجعية والدولة



عباس النوري



الملخص

يتناول البحث مسؤولية تفسير المبادئ الدينية حين تدخل المجال السياسي، ويبحث شروط الانتقال من التزام ديني شخصي إلى إلزام قانوني عام، في ضوء النص الديني والفكر الإسلامي والفلسفة السياسية والسياق الدستوري العراقي.

إشكالية البحث وأسئلته

- عند تعارض المرجعية الدينية مع قرار الدولة، من يحدد التعارض وبأي معيار يحسم؟
- هل تكفي أولوية العقيدة لإثبات حكم سياسي معين؟
- ما حدود سلطة المرجعية والدولة والمواطن؟

هدف البحث

تحديد الشروط والضوابط التي تبيح الانتقال من مبدأ ديني إلى إلتزام قانوني عام، بما يحفظ العدل والحقوق في المجتمع العراقي المتعدد.

مفهوم «الأصل والفرع»

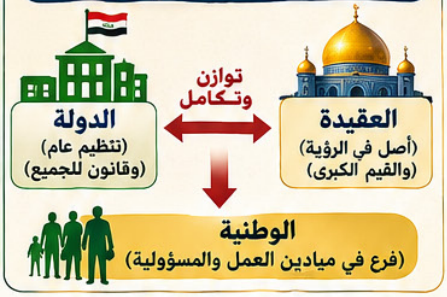


ترتيب في الرؤية الإيمانية: الإيمان أصل لفهم الوجود والمسؤولية، والوطنية ميدان من ميادين التطبيق.

تحرير المفاهيم الأساسية

- **العقيدة**: أصول الاعتقاد المتعلقه بالله والوجود والغاية والمصير.
- **الدين**: أوسع من العقيدة : يشمل العبادات والأحكام والقيم والواجبات.
- **المرجعية**: منظومة قيمية يستند إليها المؤمن في تقويم الأفعال.
- **الوطنية**: رابطة وجدانية وأخلاقية وسياسية تجاه الوطن وسكانه.
- **الدولة**: كيان قانوني ومؤسسي ينظم حياة المواطنين.

المعادلة الأساسية في البحث



شروط الانتقال إلى الانهزام العام

1. أثبات مصدر المبدأ ودلالته.
2. تحديد نطاق المبدأ وتطبيقه على الواقعة.
3. بيان الجهة المختصة دستورياً.
4. وجود آلية للمراجعة القضائية.
5. صون الحقوق والحريات الأساسية.

المرجعيات النصية في التحليل

- آيات قرآنية (العدل، التعارف، الولاء، المسؤولية)
- عهد الإمام علي (ع) إلى مالك الأشتر (العداله وحفظ) (حقوق الرعية)
- الدعاء السابع والعشرون من الصحيفة السجادية (قيم العدل) (ورعاية الناس)

أبرز الأطروحات المقارنة

- **الوطنية المعتدلة**: توازن بين الانتماء الديني والمصلحة الوطنية.
- **الوطنية الدستورية**: مرجعية القانون والمؤسسات لضمان الحقوق.
- **الكونية الإنسانية**: قيم مشتركه تتجاوز الحدود القومية والدينية.

نتيجة البحث

- أولوية العقيدة لا تكفي وحدها لإلزام الجميع بتفسير معين.
- لا شرعية سياسية لمجرد تحدّيهما باسم الدين.
- العلاقة الصحيحة: تحامل بين العقيدة والوطنية والدولة في إطار الدستور والعدالة وحقوق المواطنة.



منهجية البحث

- تحليل المفاهيم .
- قراءة نصية مع فصل النص عن التفسير.
- مقارنة فلسفية.
- تحليل الوثائق الدينية والدستورية والقانونية العراقية.

الخلاصة

المطلوب إطار دستوري عادل يوازن بين مرجعية العقيدة وحقوق المواطنة، ويحوّل القيم الدينية إلى سياسة عامه عبر مؤسسات الدولة والقانون، لا غنى عن إطارٍ ملزم للجميع.

مسؤولية التفسير والانتقال إلى الإلزام العام

عباس النوري

تثير العلاقة بين العقيدة والوطنية والدولة سؤالاً معقداً في الفكر السياسي العراقي المعاصر، لأنه لا يتعلق فقط بترتيب المشاعر والانتماءات داخل ضمير الفرد، بل يتصل أيضاً بحدود السلطة، وطبيعة القانون، وحقوق المواطنين المختلفين في الدين والمذهب والفلسفة. فالمؤمن قد يرى العقيدة أصلًا يفسر من خلاله الوجود والغاية والمسؤولية، لكن هذا الإقرار لا يحسم وحده سؤالاً آخر: متى يتحول الالتزام الديني الشخصي إلى قاعدة عامة ملزمة للجميع؟ من هنا ينبغي التمييز منذ البداية بين العقيدة والدين والتفسير البشري والدولة. فالعقيدة تتعلق بأصول الإيمان، والدين أوسع منها لأنه يشمل القيم والأحكام والواجبات، أما التفسير فهو فعل بشري قد يصيب أو يخطئ. والدولة من جهتها كيان قانوني ومؤسسي ينظم حياة مواطنين لا يشتركون جميعاً في المرجعية نفسها. ولذلك لا يكفي أن يقال إن مبدأ ما «ديني» كي يصبح تلقائياً حكماً قانونياً عاماً.

ماذا تعني عبارة «العقيدة أصل والوطنية فرع»؟

يمكن فهم هذه العبارة إذا قصدنا بها أن المؤمن يجعل إيمانه مرجعية عليا في فهم الخير والعدل والمسؤولية. بهذا المعنى تكون الوطنية واحدة من دوائر الواجب، وليست مصدراً مطلقاً للحقيقة أو الشرعية. لكن العبارة تصبح إشكالية إذا استُعملت بمعنى أن كل وطنية عند جميع البشر لا قيمة لها إلا إذا انطلقت من عقيدة دينية، أو إذا استُخدمت لإعطاء تفسير سياسي معين حصانة لمجرد أنه يتحدث باسم الدين. فالأولوية العقدية في ضمير المؤمن لا تساوي بالضرورة أولوية تفسير بشري بعينه في المجال العام. وهنا تظهر الحاجة إلى التفريق بين النص وبين فهم النص، وبين المبدأ وبين تنزيله على واقعة سياسية محددة.

من النص إلى القرار العام

أي مطالبة بتحويل واجب ديني إلى قاعدة عامة تحتاج إلى المرور بأربع حلقات مترابطة: ثبوت المصدر، ودلالة النص، ونطاق تطبيقه، ثم تحديد الجهة التي تملك سلطة الإلزام القانوني.فقد يكون النص ثابتاً، لكن دلالته محل اجتهاد. وقد يكون المبدأ واضحاً، لكن تطبيقه على واقعة معينة قابلاً للنقاش. وقد يقتنع الفرد بتكليف ديني شخصي، من دون أن يملك حق فرضه بقوة القانون على مواطنين لا يتبعون مرجعيته.هذا التمييز يحمي الدين من أن يتحول إلى أداة سياسية، ويحمي الدولة من أن تدعي لنفسها سلطة مطلقة على ضمائر الناس.

العدل قبل العصبية

تمنح النصوص القرآنية مساحة واسعة لفكرة العدل بوصفه معياراً يتجاوز الانتماء والخصومة. فالأمر بالعدل حتى مع من نختلف معهم يضع قيداً أخلاقياً على كل ولاء، سواء كان دينياً أو قومياً أو وطنياً. ومن هنا لا تصبح المصلحة الوطنية مشروعة لمجرد أنها تحمل اسم الوطن. فإذا استند قرار ما إلى التمييز أو الظلم أو حرمان جماعة من حقوقها، فلا يكفي وصفه بأنه دفاع عن المصلحة الوطنية لتبريره أخلاقياً. وفي المقابل، لا تعني أولوية العدل إلغاء الانتماء الوطني. فالإنسان يمكن أن يحب وطنه، ويحمي مجتمعه، ويخدم مؤسساته، ويمنح مواطنيه اهتماماً خاصاً، من دون أن يجعل هذا الولاء مبرراً للعدوان على الآخرين أو الانتقاص من كرامتهم.

أهل البيت ومسؤولية الحاكم

يقدم عهد الإمام علي إلى مالك الأشتر مادة أخلاقية مهمة في هذا الباب، ولا سيما عبارته المعروفة عن الناس بأنهم «إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق». فالمبدأ هنا لا يقدم دستوراً حديثاً مكتمل التفاصيل، لكنه يضع أساساً أخلاقياً لمعاملة الناس على قاعدة الإنسانية والعدل، لا على قاعدة الانتماء وحده. كما أن الدعاء لأهل الثغور في الصحيفة السجادية يظهر أن حماية الجماعة والدفاع عنها يمكن أن تكونا جزءاً من خطاب ديني وأخلاقي. لكنه لا يمنح أي جماعة حقاً مفتوحاً في استخدام القوة خارج الدولة، ولا يحسم وحده أحكام الحرب والدفاع في الدولة الحديثة.

الوطنية الدستورية والمواطنة المتساوية

في المجتمعات المتعددة، تقدم الوطنية الدستورية صيغة مهمة للعيش المشترك. فهي تربط الولاء السياسي بالمبادئ والمؤسسات والحقوق، لا بالمذهب أو القومية وحدهما. وهذه الفكرة لا تطالب المؤمن بالتخلي عن عقيدته، بل تطالبه بالتمييز بين ما يلزمه في ضميره وبين ما يمكن إلزام الآخرين به. فالمواطن غير المسلم أو غير المتدين لا يفقد حقه في المواطنة لأنه لا يستمد واجباته من المرجعية الدينية. وهذا مهم في العراق، حيث يجتمع المسلم والمسيحي والإيزيدي والصابئي، وتلتقي هويات قومية ومذهبية متعددة داخل دولة واحدة. لذلك فإن حماية التعدد ليست تنازلاً عن الهوية، بل شرطاً لاستقرار الدولة وعدالة القانون.

الدستور العراقي ومعادلة الدين والحقوق

تظهر هذه الإشكالية بوضوح في المادة الثانية من الدستور العراقي، التي تجعل الإسلام دين الدولة ومصدراً أساساً للتشريع، لكنها في الوقت نفسه تمنع سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية أو الحقوق والحريات الأساسية. هذه الصياغة تعني أن الاستدلال الدستوري لا يجوز أن ينتقي جزءاً من المادة ويهمل بقية أجزائها. فإذا ادعى طرف أن قانوناً ما يخالف ثوابت الإسلام، فعليه أن يحدد الحكم المقصود ومصدره ووجه انطباقه. وإذا ادعى طرف آخر أن القانون يمثل حقاً ديمقراطياً، فعليه أيضاً أن يبين أساسه الدستوري.وهنا تظهر وظيفة المحكمة المختصة: فهي لا تحدد عقيدة الناس ولا تحل محل الفقيه، وإنما تفصل في الأثر القانوني العام وفق الدستور.

تجربة ٢٠١٤ وحدود الاستدلال

تقدم فتوى الدفاع الكفائي عام ٢٠١٤ مثالاً مهماً على إمكان التلاقي بين العقيدة والوطنية. فقد قُدم الدفاع عن العراق وأهله ومقدساته بوصفه واجباً، ودُعي القادرون إلى التطوع ضمن القوات الأمنية. لكن هذه التجربة لا تعني وجود تفويض دائم لأي جماعة باستخدام القوة خارج مؤسسات الدولة. فالدعوة الدفاعية كانت مرتبطة بظرف محدد، كما أن تنظيم القوة واستخدامها يبقيان خاضعين للقانون وسلسلة القيادة الرسمية.ومن هنا ينبغي التمييز بين التكليف الديني، والتوجيه المرجعي، والقرار القانوني. قد تتلاقى هذه المستويات، لكنها ليست شيئاً واحداً.

متى يصبح الولاء الديني مشكلة سياسية؟

المشكلة لا تبدأ عندما يحتفظ المواطن بولاء ديني أو روحي عابر للحدود، بل عندما يتحول هذا الولاء إلى مبرر لتجاوز القانون أو تقرير سياسة الدولة من خارج مؤسساتها. فالإنسان قد يتضامن دينياً أو إنسانياً مع جماعة خارج وطنه، لكنه لا يملك تلقائياً حق استخدام القوة أو إلزام المجتمع بموقفه. وفي المقابل، لا يحق للدولة أن تصف كل تضامن عابر للحدود بالخيانة.المعيار هو الفعل والقانون والحقوق، لا مجرد اتساع دائرة الانتماء.

الخاتمة

العقيدة، في رؤية المؤمن، قد تكون الأصل الذي يفهم من خلاله معنى الوجود والعدل والمسؤولية، والوطنية يمكن أن تكون مجالاً مشروعاً لتجسيد هذه القيم في خدمة المجتمع والدفاع عن الحقوق. لكن المشكلة تبدأ عندما يُختصر الطريق بين الإيمان والقانون، ويُعامل التفسير البشري كما لو كان حكماً إلهياً لا يقبل النقاش.إن الانتقال من الالتزام الشخصي إلى الإلزام العام يحتاج إلى دليل، وتفسير معلل، وتحديد دقيق لنطاق الحكم، وجهة دستورية تملك سلطة القرار، وآلية مراجعة تحمي الحقوق والحريات. بهذا الفهم لا تصبح العقيدة خصماً للوطن، ولا تتحول الوطنية إلى بديل عن الدين. بل يصبح السؤال الحقيقي هو: كيف نحافظ على أولوية القيم في ضمير المؤمن، وفي الوقت نفسه نبني دولة عادلة تتسع لمواطنين مختلفين، ويكون القانون فيها أعلى من الحزب، والتفسير فيها خاضعاً للحجة، والسلطة فيها قابلة للمساءلة؟

بين الهواء والحياة
العراق اليوم



محمد كريم المعيني

SHAHID KHAMES INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES



أبرز الأرقام

26 ضعفاً في بعض مناطق البصرة والناصرية مقارنة بالحد الإرشادي السنوي لمنظمة الصحة العالمية.

35,720 وفاة تقدير العبء الصحي المرتبط بتلوث الجسيمات الدقيقة في العراق خلال 2023.

تقدير إحصائي للعبء الصحي؛ وليس حصراً لوفيات سجل التلوث سبباً مباشراً لها.

2019-2024 فترة بيانات الاستشعار عن بُعد المستخدمة في الدراسة.

مصادر التلوث الرئيسية في العراق



آثار التلوث

- أمراض القلب والرئة
- ضغط على المستشفيات ونفقات العلاج.
- التغيب وانخفاض الإنتاجية

عدالة اجتماعية



الأطفال والمرضى المزمنون والعمال وسكان الطرق والمناطق الصناعية أكثر تعرضاً.

من الأسباب إلى النتائج

مصادر الانبعاثات ← تدهور جودة الهواء ← عبء صحي ← كلفة اقتصادية واجتماعية

خريطة الحلول

1. رصد وقياس موثوق
2. إنذار مبكر وشفافية البيانات
3. استثمار الغاز المصاحب
4. كفاءة محطات الكهرباء وتقليل المولدات
5. معايير صارمة للانبعاثات
6. منع حرق النفايات
7. نقل عام وفحص عوادم المركبات
8. زيادة المساحات الخضراء وحماية الأراضي الزراعية
9. مسئوليات ومؤشرات قابلة للقياس

التنمية لا تُقاس بالايرادات والمشروعات فقط؛ بل بصحة الإنسان وجودة الهواء.

كفاكم تلوثاً... خلوا الأرض تتنفس.

بين الهواء والحياة... العراق اليوم

محمد كريم المعيني

في الوقت الذي يسعى فيه العراق إلى التنمية واستثمار ثرواته النفطية والبشرية، تبرز أزمة تلوث الهواء بوصفها خسارة صامتة تتسلل إلى البيوت والمدارس وأماكن العمل، وتؤثر في صحة الناس والاقتصاد معاً. فالهواء الذي يتنفسه المواطن كل يوم لم يعد قضية بيئية يمكن تأجيلها، بل أصبح مقياساً لجودة الحياة وكفاءة الإدارة العامة. وما قيمة التنمية إذا ارتفعت الإيرادات والمشروعات، بينما ترتفع معها أعباء المرض ويضيق حق الإنسان في التنفس بأمان؟ وقد نبهت دراسة علمية نُشرت عام ٢٠٢٥، واستندت إلى بيانات الاستشعار عن بُعد خلال السنوات ٢٠١٩-٢٠٢٤، إلى وجود بؤر مرتفعة للتلوث في مدن عراقية، من بينها بغداد والبصرة والناصرية. وأشارت إلى أن تركيز الجسيمات الدقيقة في بعض مناطق البصرة والناصرية بلغ ما يصل إلى ٢٦ ضعف الحد الإرشادي السنوي لمنظمة الصحة العالمية. وهذه الجسيمات شديدة الدقة تستطيع النفاذ عميقاً إلى الجهاز التنفسي، ويزيد التعرض المستمر لها من مخاطر الإصابة بأمراض القلب والرئة. والأرقام هنا ليست مجرد مؤشرات على شاشة، بل إنذار حقيقي بشأن بيئة يعيش فيها ملايين المواطنين. وتشير بيانات يعرضها برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن التلوث بالجسيمات الدقيقة ارتبط بما يُقدَّر بنحو ٣٥,٧٢٠ وفاة في العراق خلال عام ٢٠٢٣. وهذا تقدير إحصائي للعبء الصحي المنسوب إلى التلوث، وليس حصراً لشهادات وفاة سُجل فيها التلوث سبباً مباشراً. ومع ذلك، فإن حجم هذا التقدير يكفي لإظهار أن الأزمة تتجاوز حالات الاختناق الموسمية أو الغبار المرئي في سماء المدن، وتمتد إلى تأثيرات صحية متراكمة قد لا يلاحظها الناس إلا بعد سنوات. وتتفاوت آثار التلوث بين المواطنين؛ فالأسر التي تسكن قرب الطرق المزدحمة أو المناطق الصناعية لا تستطيع دائماً الانتقال إلى أحياء أقل تعرضاً، كما أن العمال الذين يقضون ساعات طويلة في الشوارع يواجهون مخاطر أكبر. والأطفال أكثر حساسية لتلوث الهواء بسبب استمرار نمو أجهزتهم التنفسية، فيما تتفاقم المشكلات لدى المصابين بأمراض مزمنة. ولهذا فإن حماية البيئة ليست منفصلة عن العدالة الاجتماعية، لأن الفئات الأقل قدرة على تجنب مصادر التلوث قد تكون أيضاً الأقل قدرة على تحمل نفقات العلاج. وإذا كان الضرر الصحي هو الوجه الأشد إيلاماً، فإن الخسارة الاقتصادية لا تقل أهمية. فالتلوث يرفع نفقات العلاج والأدوية، ويزيد الضغط على المستشفيات، ويؤدي إلى التغيب عن العمل والدراسة وتراجع إنتاجية العاملين. وقد تضطر أسر محدودة الدخل إلى إنفاق جزء من مواردها على الأمراض المرتبطة بسوء نوعية الهواء، فتتراجع قدرتها على تلبية احتياجات أخرى. وبذلك تتحمل الدولة والمواطن كلفة لا تظهر كاملة في حسابات الموازنة، لكنها تُستنزف من موارد المجتمع كل يوم. ومن هنا يصبح الاستثمار في الهواء النظيف ضرورة اقتصادية، لا ترفاً ولا شعاراً موسمياً. وتتعدد مصادر التلوث في العراق بين عوادم المركبات والازدحام المروري، والمولدات الأهلية، والمنشآت الصناعية، وحرق النفايات، والغبار الذي تفاقمه موجات الجفاف وتدهور الغطاء النباتي. ويضاف إلى ذلك حرق الغاز المصاحب لاستخراج النفط، في مفارقة واضحة؛ إذ تُهدر ثروة يمكن استثمارها في توليد الكهرباء، بينما تتحمل المناطق المحيطة بالحقول جزءاً من أعباء الانبعاثات. وقد وضع البنك الدولي العراق ضمن الدول الأعلى عالمياً في حرق الغاز في بيانات عام ٢٠٢٥، وهو ما يجعل تقليل الحرق جزءاً من سياسة الطاقة والصحة العامة معاً. أما على المستوى السياسي والإداري، فإن استمرار الأزمة يكشف أهمية القرار الحكومي وقدرة المؤسسات على التنسيق والتنفيذ. فلا تستطيع وزارة البيئة، مهما امتلكت من صلاحيات، معالجة التلوث وحدها. فالمسؤولية تتوزع بين وزارات الصحة والنفط والكهرباء والصناعة والبلديات، والحكومات المحلية والجهات الرقابية. وعندما تغيب الرقابة على الانبعاثات، أو تتأخر صيانة محطات الطاقة وتحديث المصانع، أو لا تُطبق القوانين بصورة منتظمة، تتحول المسؤوليات المتفرقة إلى فراغ إداري يدفع المواطن ثمنه. ويجب أن تبدأ المعالجة من معرفة دقيقة بما يتنفسه الناس. فالعراق يحتاج إلى محطات قياس موثوقة تغطي المدن والمناطق الصناعية والأحياء القريبة من مصادر الانبعاثات، مع نشر النتائج بانتظام وبصورة مفهومة للجمهور. كما ينبغي تفعيل أنظمة الإنذار المبكر في الأيام شديدة التلوث، حتى تتمكن المدارس والمستشفيات والعائلات، ولا سيما من لديهم أطفال وكبار سن ومرضى بأمراض تنفسية، من اتخاذ الاحتياطات المناسبة. فالشفافية في البيانات تساعد على توجيه الإنفاق ومحاسبة المقصرين، بدلاً من الاكتفاء بالتصريحات عند اشتداد الأزمة. ثم تأتي إجراءات الحد من مصادر التلوث: تسريع استثمار الغاز المصاحب، وتحسين كفاءة محطات الكهرباء لتقليل الاعتماد على المولدات، وإلزام المنشآت الصناعية بمعايير الانبعاثات، وتنظيم حرق النفايات ومنعه خارج المواقع المجهزة، وتحسين النقل العام وفحص عوادم المركبات. كذلك ينبغي زيادة المساحات الخضراء وحماية الأراضي الزراعية والحد من تدهور التربة. غير أن التشجير وحده لا يعوض وقف التلوث عند مصدره؛ فلا جدوى من زراعة الأشجار إذا ظلت النفايات تُحرق قرب الأحياء السكنية بلا رقابة. ويتطلب تنفيذ هذه الأولويات تخصيص موارد واضحة في الموازنات المحلية والاتحادية، وتحديد جهة مسؤولة عن كل إجراء، ووضع جداول زمنية للمراجعة وقياس النتائج. فالمواطن لا يحتاج إلى حملة إعلامية عابرة، وإنما إلى انخفاض ملموس في الانبعاثات وإجراءات يمكن متابعتها ومحاسبة المسؤولين عنها. كما أن إشراك الجامعات والمراكز البحثية ومنظمات المجتمع المدني يوسع نطاق المراقبة، ويجعل السياسات أقرب إلى احتياجات المدن المختلفة، ويساعد على تحويل البيانات العلمية إلى قرارات عملية. ولا يمكن فصل نجاح هذه الإجراءات عن وجود معايير واضحة لقياس التقدم. فخفض التلوث يحتاج إلى أهداف قابلة للمتابعة، ومقارنة دورية لمستويات الجسيمات الدقيقة والانبعاثات في المدن، وربط نتائج القياس بخطط الوزارات والحكومات المحلية. وعندما تصبح البيانات متاحة للمواطن والباحث وصانع القرار، يمكن معرفة ما إذا كانت الأموال المخصصة قد أدت فعلاً إلى تحسن في نوعية الهواء، أم بقيت مجرد أرقام في أبواب الإنفاق. كما أن معالجة المشكلة من جذورها تخفف مستقبلاً العبء عن القطاع الصحي والموازنة العامة. فكل تحسن في كفاءة الطاقة، وكل خطوة تقلل حرق الغاز أو النفايات، وكل وسيلة نقل أقل تلويثاً، لا تعني فائدة بيئية فقط، بل تعني أيضاً تقليل التعرض للمرض وحماية ساعات العمل والدراسة وحفظ جزء من دخل الأسر والدولة. إن العراق، بما يمتلكه من ثروات طبيعية كبيرة، يحتاج اليوم إلى إعادة ترتيب أولوياته حتى لا تُختزل التنمية في زيادة الإيرادات وإنشاء المشروعات، بل تمتد إلى حماية صحة الناس وصون قدرتهم على العمل والحياة. فالتنمية الحقيقية لا تُقاس بعدد المصانع وحدها، ولا بحجم الصادرات، وإنما أيضاً بنوعية الهواء والماء والخدمات التي يعيش معها المواطن كل يوم. وكيف يمكن لبلد أن يزدهر إذا لم يضمن لمواطنيه حقهم في هواء نقي وحياة صحية؟ لقد أصبحت الوقاية من التلوث استثماراً في الإنسان والاقتصاد ومستقبل الأجيال، وأصبح تأجيلها خسارة تتضاعف بصمت عاماً بعد عام. فكل يوم يمر من دون معالجة جدية يعني مزيداً من المرض والنفقات والإنتاجية المفقودة، ومزيداً من الضغط على الدولة والمجتمع معاً. إن مواجهة تلوث الهواء ليست مسؤولية مؤسسة واحدة، ولا ملفاً موسمياً يُفتح عندما يشتد الغبار أو يرتفع الدخان فوق المدن. إنها سياسة وطنية يجب أن ترتبط بالطاقة والنقل والصناعة والصحة والتخطيط الحضري والعدالة الاجتماعية. وكلما تأخر العراق في التعامل معها بهذه النظرة الشاملة، ازدادت كلفة الإصلاح مستقبلاً.

كفاكم تلوثاً... دعوا الأرض تتنفس.

الحرب على إيران

لماذا تتردد واشنطن وتل أبيب في الضغط على الزناد مجددا؟



د. جواد عبد الوهاب



خلاصة الفكرة

رغم استمرار التهديدات، تتردد واشنطن وتل أبيب في شن حرب جديدة على إيران، لأن كلفتها ومخاطر نتائجها باتت أعلى من مكاسبها المتوقعة.

الأسباب الرئيسية للتردد (5)

1 نتنياهو لم يحقق أهدافه



- لم يحقق نتائج استراتيجية حاسمة.
- الضربات لم يفرض استسلام إيران.
- العودة للحرب قد تكون مغامرة بلا ضمانات.

2 قرار الحرب في واشنطن



- الحرب الواسعة تحتاج إلى قرار أمريكي.
- ترامب يوازن بين المصالح والمخاطر.
- حسابات واشنطن لا تتطابق مع رغبات نتنياهو.

3 إيران لم تعد خصماً سهلاً



- قدرات صاروخية ومسيرة متطورة.
- قدرة على إيقاع خسائر مؤلمة.
- احتمال فتح مواجهة إقليمية واسعة.

4 التوقيت السياسي غير مناسب



- اقتراب الانتخابات النصفية الأمريكية.
- تجنب ارتفاع أسعار الطاقة واضطراب الأسواق.
- تباين في الموقف داخل إسرائيل.

5 لا ضمان لطبيعة الرد الإيراني



- غموض حجم الرد.
- احتمال استهداف المصالح والقواعد.
- خطر توسع المواجهة إقليميا.

سيناريوهات محتملة

- **مواجهة عسكرية جديدة** (مكلفة وغير مضمونة النتائج)
- **تصعيد محدود ومدروس** (ضربات موضعية واحتواء التوسع)
- **استمرار اللردع وإدارة الأزمة** (أضرار نفسية وضغوط سياسية)



ماذا تغير في معادلة المواجهة؟

- تعاظم القدرات الإيرانية الردعية.
- ارتفاع كلفة الحرب على واشنطن وتل أبيب.
- توسع دائرة التداعيات الإقليمية والدولية.

النتيجة

الحرب على إيران ليست مستحيلة، لكنها مغامرة عالية الكلفة، فإيران باتت طرفاً قادراً على تغيير حسابات الحرب وفرض أثمانها.

الحرب على إيران.. لماذا تتردد واشنطن وتل أبيب في الضغط على الزناد مجدداً؟

د. جواد عبد الوهاب

ليس كل تهديد بالحرب دليلًا على أن الحرب الشاملة باتت وشيكة، كما أن الحشود العسكرية لا تعني بالضرورة أن قرار المواجهة قد اتُّخذ. ففي الحسابات الاستراتيجية هناك فارق جوهري بين امتلاك القدرة على بدء الحرب وبين القدرة على التحكم في مساراتها وتكاليفها ونهايتها. وهذا تحديدًا ما يجعل توسيع الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران قرارًا شديد التعقيد. فواشنطن وتل أبيب تملكان قدرات عسكرية كبيرة، لكن الأشهر الماضية أظهرت أن القدرة على توجيه الضربات شيء، وتحويل التفوق العسكري إلى نتيجة سياسية مستقرة شيء آخر. ومع استمرار التهديدات والضربات المحدودة والمفاوضات غير المباشرة، تبدو خمسة عوامل أساسية حاضرة في حسابات أي قرار بالعودة إلى مواجهة واسعة.

أولًا: القوة العسكرية لم تنتج حسمًا سياسيًا

لا تُقاس نتائج الحرب بعدد الغارات أو حجم الدمار فقط، بل بقدرتها على تحقيق الهدف السياسي الذي بدأت من أجله.وقد أظهرت المواجهة مع إيران أن العمليات العسكرية، رغم قدرتها على إلحاق أضرار بالمنشآت والقدرات العسكرية، لم تؤدِ إلى تسوية سياسية نهائية، ولم تُنهِ الخلاف حول البرنامج النووي أو العقوبات أو مضيق هرمز. ولا تزال الولايات المتحدة وإيران متباعدتين في شروطهما لإنهاء الحرب، فيما تستمر الوساطة القطرية ومحاولات إعادة فتح مسار تفاوضي. وتطالب طهران، وفق المواقف المعلنة، بتخفيف العقوبات وإنهاء الحصار البحري والإفراج عن أموال مجمدة ضمن أي ترتيبات أوسع، بينما تركز واشنطن على البرنامج النووي والقدرات الإيرانية ومسألة الملاحة. ومن هنا فإن العودة إلى حملة عسكرية واسعة لا تعني استكمال انتصار محسوم، بل قد تعني إعادة فتح مواجهة لم تُحل أسبابها السياسية أصلًا.

ثانيًا: الحساب الإسرائيلي ليس هو الحساب الأمريكي

قد تكون لإسرائيل دوافعها الأمنية والسياسية الخاصة تجاه إيران، لكن حربًا إقليمية واسعة لا يمكن فصلها عن القرار الأمريكي، نظرًا إلى حجم القدرات والقواعد والمصالح الأمريكية المنتشرة في المنطقة. وقد ألمح بنيامين نتنياهو قبل الانتخابات الإسرائيلية إلى احتمال استئناف العمل العسكري المشترك ضد إيران، بينما أبقت واشنطن الباب العسكري مفتوحًا من دون الالتزام مسبقًا بحملة واسعة جديدة. وهذا يكشف اختلافًا محتملًا في حسابات الطرفين. فالحكومة الإسرائيلية قد تركز على إزالة ما تعتبره تهديدًا استراتيجيًا إيرانيًا، بينما يتعين على الرئيس الأمريكي أن يحسب كذلك أمن القوات الأمريكية، وأسعار الطاقة، والملاحة، والاقتصاد الداخلي، والتحالفات الإقليمية، واحتمال تحول الضربات المحدودة إلى حرب طويلة.ومن ثم فإن التنسيق الوثيق بين واشنطن وتل أبيب لا يعني تطابقًا كاملًا في تقدير توقيت الحرب أو حدودها أو الثمن المقبول لها.

ثالثًا: القدرة على الرد تعقّد معادلة الضربة

المشكلة بالنسبة إلى واشنطن وتل أبيب ليست في قدرتهما على ضرب أهداف داخل إيران؛ فهذه القدرة مثبتة عسكريًا. السؤال الأصعب يتعلق بما يحدث بعد الضربة. لقد أظهرت الحرب أن إيران تمتلك وسائل متعددة للرد تشمل الصواريخ والطائرات المسيّرة والضغط على الملاحة وتهديد المصالح والقواعد الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة. كما أن اتساع جغرافيا المواجهة يجعل حماية جميع الأصول العسكرية والمنشآت الحيوية والحلفاء في الوقت نفسه مسألة أكثر تعقيدًا. ولهذا فإن أي قرار جديد يجب أن يجيب عن أسئلة تتجاوز نجاح الموجة الأولى من الضربات: ما حجم الرد الإيراني؟ وهل يبقى محدودًا؟ وما أثره في الملاحة وأسعار النفط؟ وهل يؤدي استهداف منشآت جديدة إلى توسيع الحرب بدل تقليصها؟ وقد حذرت دول إقليمية وأوروبية من أن تجدد الهجمات الواسعة قد يوسع نطاق المواجهة ويرفع كلفتها الاقتصادية والأمنية على المنطقة والعالم.

رابعًا: الحساب السياسي تغير بعد الانتخابات

كان توقيت الحرب مرتبطًا طوال الأسابيع الماضية بالانتخابات النصفية الأمريكية. لكن هذه الانتخابات لم تعد استحقاقًا مقبلًا؛ فقد جرت في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وأسفرت عن فوز الديمقراطيين بالسيطرة على مجلسي النواب والشيوخ، في نتيجة ارتبطت، بين عوامل أخرى، بارتفاع كلفة المعيشة وعدم الرضا الشعبي عن الحرب مع إيران. وهذا لا يمنع الرئيس من استخدام صلاحياته العسكرية، لكنه يغير البيئة السياسية التي يعمل فيها. فالكونغرس الجديد سيكون أكثر قدرة على ممارسة الرقابة السياسية والمالية والتحقيق في إدارة الحرب عندما يتولى مهامه. وفي إسرائيل أيضًا لا توجد صورة سياسية مستقرة بالكامل. فالانتخابات الأخيرة لم تمنح معسكر نتنياهو الأغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة بمفرده، وبدأت مرحلة مفاوضات ائتلافية يمكن أن تنتج حكومة جديدة أو ائتلافًا واسعًا أو استمرارًا أطول لحكومة تصريف الأعمال. وبذلك أصبحت قرارات التصعيد تتحرك في بيئة سياسية داخلية أكثر تعقيدًا لدى الطرفين.

خامسًا: لا يمكن ضمان نقطة النهاية

هذه هي المعضلة الأعمق في أي حرب جديدة. يمكن للرئيس الأمريكي أن يأمر بضربة، ويمكن لإسرائيل أن تنفذ عملية عسكرية، لكن لا يستطيع أي طرف أن يحدد مسبقًا طبيعة الرد الإيراني أو اللحظة التي تتوقف عندها سلسلة الردود المتبادلة. وقد شهدت الأيام الأخيرة ضربات أمريكية محدودة على جزيرة قشم قالت واشنطن إنها جاءت في إطار دفاعي ضد تهديدات للقوات الأمريكية، مع تأكيد مسؤولين أن العملية لا تمثل بالضرورة عودة إلى العمليات القتالية واسعة النطاق. وفي الوقت نفسه قال ترامب إنه لا توجد خطط فورية لمزيد من الضربات، بينما بقي باب التصعيد مفتوحًا إذا فشلت المفاوضات. وهذه الازدواجية بين الاستعداد العسكري والبحث عن تسوية تكشف حجم عدم اليقين. فالضربة التي تبدأ بوصفها محدودة قد تؤدي إلى رد أكبر، ثم إلى رد مضاد، ثم إلى توسع جغرافي يصعب ضبطه. وكلما ارتفعت قيمة الأهداف المستهدفة، ازدادت الضغوط على الطرف الآخر للرد بصورة أكثر قوة.

الحرب ممكنة لكنها ليست خيارًا بسيطًا

لا يعني ذلك أن الخطر العسكري انتهى أو أن واشنطن وتل أبيب استبعدتا استخدام القوة. فالقدرات العسكرية ما تزال في حالة جاهزية، والخلافات السياسية لم تُحل، كما أن المفاوضات لم تنتج حتى الآن اتفاقًا نهائيًا. لكن المعادلة أصبحت أكثر وضوحًا: بدء الحرب أسهل من ضمان نتيجتها.فالولايات المتحدة وإسرائيل تمتلكان تفوقًا عسكريًا وتكنولوجيًا كبيرًا، لكن إيران تمتلك بدورها وسائل لرفع كلفة المواجهة وتوسيع نطاقها، بينما أصبحت الأسواق والطاقة والملاحة والسياسة الداخلية أجزاء من معادلة الحرب نفسها.ومن هنا فإن السؤال لم يعد فقط: هل تستطيع واشنطن وتل أبيب شن ضربة جديدة؟

الجواب العسكري عن ذلك واضح

السؤال الأهم هو: هل تستطيعان ضمان أن تؤدي الضربة إلى النتيجة السياسية المطلوبة، وأن يبقى الرد الإيراني ضمن الحدود التي يمكن التحكم بها؟ حتى الآن، لا توجد ضمانة من هذا النوع. ولهذا فإن احتمالات الحرب والتفاوض ستظل قائمة في الوقت نفسه. فقد تبدأ العمليات بقرار من طرف أو طرفين، لكن تحديد نهايتها يتوقف على تفاعل أطراف متعددة وعلى حجم الردود والكلفة الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وهنا تكمن المعضلة الأساسية: القوة تستطيع أن تفتح الحرب، لكنها لا تستطيع دائمًا أن تكتب خاتمتها.

خذلان التضامن العربي
وضعف الإدارة المشتركة



إبراهيم الدهش

حين أصبح غياب الاتحاد طريقاً إلى تمزق الأوطان ودمار الشعوب



أبرز أسباب الضعف العربي

- تضارب المصالح السياسية بين الحكومات.
- غياب رؤية استراتيجية مشتركة.
- تحويل الخلافات إلى حواجز أمام المصالح العليا.
- ضعف آليات التنسيق والإدارة المشتركة.
- تقديم الحسابات الضيقة على الأمن الجماعي.

تداعيات غياب التضامن

- تمزق بعض الدول وانهيار مؤسساتها.
- حروب أهلية ونزوح ملايين السكان.
- استنزاف الثروات وتراجع التنمية.
- توسع التدخلات الإقليمية والدولية.
- إضعاف الأمن القومي العربي ككل.

تكلفة الانقسام العربي

- أكثر من **1.5 تريليون دولار** خسائر اقتصادية تراكمية من الأزمات والحروب.
- أكثر من **40 مليوناً** نازحاً ولاجئاً عربياً.
- تراجع التجارة البينية إلى أقل من **10%** من إجمالي التجارة العربية.

نماذج من الأزمات العربية ونتائجها



العراق: أزمات متتالية وتحديات أمنية



سوريا: حرب مدمرة وتدخلات خارجية.



ليبيا: انقسام سياسي وصراع مسلح



اليمن: حرب ممتدة وأزمة إنسانية حادة



السودان: صراع داخلي وأزمة إنسانية

القضية الفلسطينية.. اختبار التضامن



- مواقف كثيرة وآليات محدودة.
- فجوة بين التضامن المعلن والنتائج الفعلية.
- الحاجة إلى دعم سياسي وقانوني وإنساني فعال.

مسارات العمل العربي المطلوب

1. تحديد مصالح عربية مشتركة
2. تفعيل مؤسسات التعاون العربي
3. إدارة مشتركة للأزمات ومنع التصعيد
4. تعزيز التكامل الاقتصادي والتجاري
5. بناء منظومة أمن جماعي عربي

مقومات الوحدة والتكامل العربي

- امتداد حضاري وتاريخي
- موقع جغرافي استراتيجي
- ثروات مالية وكبرى
- موارد طبيعية متنوعة
- طاقات بشرية وشابة

الخلاصة

لا أمن ولا استقرار ولا تنمية في العالم العربي من دون تضامن حقيقي وإدارة مشتركة، تحول موارد الأمة إلى قوة واحدة تحمي الأوطان وتصون مستقبل الشعوب.

خذلان التضامن العربي وضعف الأدارة المشتركة حين أصبح غياب الأتحاد طريقاً إلى تمزق الأوطان ودمار الشعوب

ابراهيم الدهش

ليس أشد إيلاماً على الشعوب العربية من أن ترى أوطانها تتعرض للحروب والانقسامات والتدخلات الخارجية، بينما تقف منظومتها العربية عاجزة عن صياغة موقف موحد يوازي حجم الأخطار، أو بناء مشروع استراتيجي يحمي أمنها القومي، ويصون سيادتها، ويحفظ مقدراتها. فالمأساة العربية لا تكمن فقط في الحروب التي اندلعت، ولا في الأزمات التي تراكمت، ولا في الأطماع الدولية والإقليمية التي وجدت طريقها إلى بعض العواصم، بل تكمن أيضاً في غياب الإرادة الجماعية القادرة على تحويل الروابط التاريخية والجغرافية والثقافية بين الدول العربية إلى قوة سياسية واقتصادية وأمنية فاعلة. لقد أثبتت تجارب العقود الماضية أن ضعف التضامن العربي، وتضارب المصالح السياسية، وتراجع التنسيق بين الحكومات، عوامل ساهمت في إضعاف قدرة عدد من الدول على مواجهة التحديات المصيرية. وحين يغيب الموقف المشترك، تصبح الدولة المنفردة أكثر عرضة للضغوط، وتتحول الأزمات الداخلية إلى منافذ للتدخل الخارجي. والسؤال الذي ينبغي أن يواجهه النظام العربي اليوم ليس فقط: لماذا تتعرض أوطاننا لكل هذه الأزمات؟ بل: لماذا لم ننجح، رغم ما نمتلكه من إمكانات وثروات ومواقع جغرافية وروابط تاريخية، في بناء منظومة تعاون تحمي مصالحنا المشتركة؟

إمكانات كبيرة وتكامل محدود

يمتلك العالم العربي ثروات طبيعية هائلة، وموقعاً جغرافياً يتحكم بممرات التجارة والطاقة، وطاقات بشرية وعلمية شابة، فضلاً عن امتداده الحضاري والتاريخي. ومع ذلك، لم تتحول هذه المقومات إلى منظومة قوة متكاملة. فهناك دول تمتلك الثروة المالية، وأخرى تمتلك الموارد الطبيعية، وثالثة تتميز بالموقع الاستراتيجي، ورابعة تمتلك الكفاءات البشرية والعلمية، لكن هذا التنوع لم يتحول بالقدر الكافي إلى تكامل يخدم الجميع. وقد تحولت بعض الخلافات السياسية بين الحكومات إلى حواجز أمام المصالح العليا للشعوب، وأصبح الاختلاف في وجهات النظر سبباً لتعطيل مبادرات التعاون. وليس المطلوب أن تتطابق الأنظمة العربية في رؤاها، أو أن تتخلى الدول عن خصوصيتها الوطنية وقراراتها السيادية، وإنما أن تتفق على حد أدنى من المصالح المشتركة، وأن تدرك أن أمن أي دولة عربية لا ينفصل تماماً عن أمن محيطها.

الأزمات الداخلية والتدخلات الخارجية

حين تضعف الجبهة الداخلية، وتغيب المؤسسات القادرة على إدارة الخلافات، تصبح الدولة أكثر قابلية للتأثر بالتدخلات الخارجية. ولا يعني ذلك أن الخارج مسؤول وحده عن كل أزمات المنطقة، لكنه يكشف كيف يمكن للفراغ السياسي والانقسام الداخلي أن يفتحا الباب أمام القوى الساعية إلى توسيع نفوذها. وقد شهد العراق وسوريا وليبيا واليمن ولبنان وفلسطين والسودان أزمات مختلفة لا يجوز وضعها جميعاً في إطار واحد، فلكل دولة ظروفها وتاريخها وأسباب أزمتها. لكن القاسم المشترك الذي يستحق التأمل هو أن الانقسامات الداخلية، وتضارب الحسابات الإقليمية، وضعف التنسيق العربي، جعلت معالجة كثير من هذه الأزمات أكثر تعقيداً. وكان من الممكن، في بعض الحالات، أن يؤدي تحرك عربي مبكر للوساطة ومنع التصعيد ودعم مؤسسات الدولة إلى تقليل حجم التداعيات، بدلاً من انتظار تفاقم الأزمات ثم محاولة إدارتها بعد أن تصبح أكثر كلفة.

فلسطين واختبار العمل العربي

تبقى القضية الفلسطينية من أبرز الاختبارات التي كشفت حدود العمل العربي المشترك، ليس من زاوية المواقف السياسية وحدها، بل من زاوية القدرة على تحويل التضامن المعلن إلى أدوات عملية مؤثرة. ففلسطين ليست مجرد ملف تفاوضي أو قضية حدود، بل قضية شعب يتمسك بحقه في الحرية وتقرير المصير، ويواجه معاناة إنسانية وسياسية وأمنية ممتدة. وقد شهد التاريخ العربي مبادرات وقرارات دعمت الحقوق الفلسطينية، لكن الفجوة بين الموقف المعلن والقدرة على تحقيق نتائج ملموسة بقيت قائمة. فالتضامن الحقيقي لا يقاس بعدد البيانات والخطابات، بل بالقدرة على حماية المدنيين، وتوفير المساعدات الإنسانية، والتحرك الدبلوماسي والقانوني، ودعم الحقوق المشروعة، والعمل على منع اتساع دائرة الحرب.

التكامل الاقتصادي أساس للاستقلال

من أكثر المفارقات إيلاماً أن المنطقة العربية تمتلك إمكانات اقتصادية وبشرية وطبيعية تؤهلها لبناء واحدة من أهم مناطق التكامل الاقتصادي، لكنها ما زالت تواجه تحديات في التجارة البينية، وتنسيق السياسات الإنتاجية، وتطوير البنى التحتية المشتركة. إن التكامل الاقتصادي ليس ترفاً سياسياً، بل أحد أعمدة الاستقلال الوطني. فالدولة التي تنتج احتياجاتها الأساسية، وتنويع مصادر دخلها، وتبني علاقات تجارية متوازنة، تكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات والضغوط. والمطلوب هو الانتقال من العلاقات الاقتصادية المحدودة إلى منظومة مصالح عربية متبادلة، عبر مناطق صناعية مشتركة، وشبكات نقل وطاقة، ومشاريع زراعية، وتبادل الخبرات العلمية والتكنولوجية، وتسهيل انتقال السلع والاستثمارات ضمن اتفاقات تحفظ حقوق جميع الأطراف.

جامعة الدول العربية وإصلاح آليات العمل

تأسست جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ لتكون إطاراً للتنسيق والتعاون، لكن مسيرتها كشفت عن صعوبة تحويل القرارات السياسية إلى التزامات عملية، وتأثر أدائها بتباين مواقف الحكومات وأولوياتها. وهنا ينبغي التمييز بين المؤسسة والدول التي تشكلها؛ فالجامعة ليست كياناً مستقلاً عن إرادة أعضائها، ولا تستطيع تحقيق ما لا تتفق عليه الحكومات. ولذلك فإن إصلاح العمل العربي لا يبدأ بإلقاء اللوم على المؤسسة وحدها، بل بمراجعة آليات اتخاذ القرار، وتطوير وسائل التنفيذ، وتعزيز الثقة بين الدول. كما أن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لعام ١٩٥٠ تضمنت مبادئ تتعلق بالتشاور والتعاون ومواجهة التهديدات، لكن المسافة بين النصوص والواقع بقيت واسعة، وهو ما يطرح سؤالاً عن أسباب عدم تحول هذه المبادئ إلى منظومة عربية مستقرة لإدارة الأزمات والمخاطر.

من إدارة الأزمات إلى استباقها

لا تحتاج المرحلة المقبلة إلى مزيد من الشعارات، بل إلى مشروع عربي واقعي يضع مصالح الشعوب فوق الحسابات الآنية. ويمكن أن يبدأ بآلية عربية دائمة للوساطة والتدخل الدبلوماسي المبكر، وتطوير منظومة للأمن المشترك، وتعزيز تبادل المعلومات والتعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وحماية الحدود. كما يتطلب الأمر بناء تكامل اقتصادي في الصناعة والزراعة والطاقة والنقل والتكنولوجيا والأمن الغذائي، وإنشاء مركز عربي للدراسات الاستراتيجية يستشرف التحولات الدولية والإقليمية ويقدم رؤى علمية للحكومات، إلى جانب إصلاح مؤسسات العمل العربي وتطوير آليات اتخاذ القرار وتنفيذه. وليس المقصود بالاتحاد العربي أن تتخلى الدول عن استقلالها، بل أن تتفق على منظومة مصالح ومبادئ تجعل سيادة كل دولة جزءاً من قوة الجميع.

مسؤولية مشتركة ومستقبل لا يحتمل التشرذم

لا تقع المسؤولية على الحكومات وحدها، بل تشمل النخب السياسية والمؤسسات التشريعية ومراكز الدراسات والإعلام والجامعات. فليس من مصلحة الشعوب أن تتحول الخلافات بين الحكومات إلى قطيعة بينها، أو أن تدفع ثمن صراعات لا تملك قرار إشعالها أو إنهائها. كما أن دمار بعض البلدان العربية لم يكن نتيجة عامل واحد، ولا يمكن اختزال أزماتها في ضعف التضامن وحده؛ فهناك سوء الإدارة والفساد والانقسامات المجتمعية والتدخلات الخارجية والصراعات الإقليمية والدولية. لكن غياب العمل العربي المشترك ساهم في إضعاف القدرة على احتواء هذه التحديات. إن استمرار التشرذم لا يحمي الدول، والانكفاء على المصالح الضيقة لا يصنع أمناً دائماً، وترك الأزمات تتفاقم من دون تنسيق جاد يضاعف كلفتها الإنسانية والسياسية والاقتصادية.فالوطن العربي لا يحتاج إلى مؤتمرات تنتهي بانتهاء كلمات المتحدثين، بل إلى إرادة سياسية تؤمن بأن مصير الشعوب مترابط، وأن حماية السيادة ليست مسؤولية وطنية منفردة فقط، بل مصلحة إقليمية مشتركة. وليس المطلوب أن تتشابه العواصم العربية في سياساتها، وإنما أن تتفق على ألا يكون اختلافها سبباً في ضياع أوطانها. فخذلان التضامن العربي ليس مجرد إخفاق دبلوماسي، بل خسارة استراتيجية تمس مستقبل الأجيال، وحين تتقدم المصالح الضيقة على المصير المشترك، تصبح الأوطان أكثر هشاشة، وتكون الشعوب أول من يدفع ثمن الانقسام.

بيبي نتنياهو
(الحيوان السياسي المدمن على البقاء)



حسام الحاج حسين



1 ثلاثة عقود في السلطة

- 1996 — الصعود الأول إلى رئاسة الحكومة
- 2009 — عودة طويلة إلى الحكم
- 2019–2022 — أزمات ائتلافية وتعثر حكومي متكرر
- إصلاحات قضائية وخلافات داخلية
- 7 أكتوبر 2023 — حدث مفصلي يعيد رسم المشهد
- الآن – 2023 — الحرب وتداعياتها على الحكومة والائتلاف

2 مركزية السلطة والائتلاف

القيادة الشخصية (نتنياهو)

الليكود — الشركاء الائتلافيون

القرارات الحكومية

استمرار الائتلاف مقابل كلفة القرارات المؤجلة

3 الانقسام الداخلي

- يمين / معارضة
- علماني / ديني
- يهود / عرب
- خلافات حول تقاسم الأعباء والخدمة العسكرية

4 الأمن تحت الاختبار



- أسئلة حول الإنذار المبكر
- مراجعة الجاهزية
- مسؤولية سياسية؟

5 القضاء والائتلاف



الحكومة والائتلاف ⟷ الرقابة القضائية

الخلاف يتعلق بحدود صلاحيات المؤسسات وتوازن السلطات

6 الانتخابات والشرعية السياسية



الأثر الانتخابي لا يحسم بحدث واحد؛ يتوقف على:

- أداء المعارضة
- الاقتصاد
- النتائج الأمنية
- الرأي العام

7 سيناريوهات المرحلة المقبلة

- **استمرار الائتلاف** — الإبقاء على الحكومة مع إدارة الضغوط القائمة
- **إعادة تشكيل الائتلاف** — تعديلات في تركيبته لضمان الاستمرار
- **انتقال سياسي** — تغيير في قيادة الحكومة وفقاً لموازين القوى



الخلاصة

اختبار حقبة نتنياهو يتجاوز بقاءه في المنصب إلى قدرة المؤسسات والمجتمع على استعادة الثقة وإدارة الانقسام والمساءلة.

بيبي نتنياهو (الحيوان السياسي المدمن على البقاء)

حسام الحاج حسين

لم تعد نهاية حقبة بنيامين نتنياهو مجرد أمنية لدى خصومه، بل أصبحت، في خطاب منتقديه، سؤالاً يتعلق بمستقبل الدولة الإسرائيلية نفسها. فبعد نحو ثلاثة عقود من صعوده إلى قمة الحياة السياسية، يجد إرثه محاطاً بأزمات عميقة، وانقسامات اجتماعية حادة، وإخفاقات أمنية هزّت ثقة قطاعات واسعة من الإسرائيليين بقيادتهم. وما بدأ مساراً سياسياً قبل ثلاثين عاماً قد ينتهي، وفقاً لمنتقديه، إلى ترك دولة أكثر انقساماً وهشاشة، بعدما تحولت المحافظة على السلطة إلى محور أساسي في إدارة الحكم.

من الحزب إلى منظومة تتمحور حول الزعامة

منذ وصول نتنياهو إلى رئاسة الحكومة عام ١٩٩٦، بدأت ملامح حقبة سياسية جديدة تتشكل داخل إسرائيل. ومع مرور السنوات، لم يعد حضوره مرتبطاً بحكومة بعينها أو برنامج سياسي محدد، بل أصبح مرتبطاً بمنظومة سياسية تتمحور حول شخصه، وتستمد جزءاً مهماً من استمراريتها من بقائه في القيادة. ومع تعاقب الحكومات والأزمات، اتسعت الخلافات بشأن أسلوب قيادته، ولم يعد السؤال متعلقاً فقط بسياساته، بل أيضاً بأثر الصراع الطويل على السلطة في المؤسسات والمجتمع الإسرائيلي. وفي نظر منتقديه، لم يعد حزب الليكود تحت قيادته مجرد حزب يحمل مشروعاً سياسياً، بل أصبح إطاراً تتداخل فيه المصالح الحزبية والشخصية مع حسابات البقاء في الحكم. وأصبحت المناصب الحكومية والتفاهمات الائتلافية، وفق هذا النقد، أدوات لضمان استمرار السلطة، حتى عندما تتعارض مطالب بعض الشركاء مع احتياجات الدولة بعيدة المدى.وتكمن خطورة هذا المسار في أنه عندما تصبح الأولوية منع سقوط الحكومة، تتراجع القدرة على اتخاذ قرارات صعبة، وتتحول الأزمات الكبرى إلى ملفات مؤجلة تتراكم نتائجها.

الانقسام الداخلي بوصفه أزمة سياسية

من أبرز الانتقادات الموجهة إلى نهج نتنياهو أنه ساهم في تعميق الانقسامات داخل المجتمع الإسرائيلي، وحوّل الخلافات السياسية والاجتماعية إلى أدوات للصراع على الحكم. فقد اتهمه خصومه بتأجيج المواجهة بين المعسكرات السياسية، وتعميق الهوة بين المواطنين اليهود والعرب، إلى جانب توسيع الخلافات بين التيارات العلمانية والدينية. وهنا يظهر تعبير «الحيوان السياسي» الذي يستخدمه بعض منتقديه، لا بوصفه وصفاً للقوة وحدها، بل للإشارة إلى سياسي يجعل البقاء في السلطة أولوية قصوى، حتى عندما تتحول البيئة الاجتماعية نفسها إلى ساحة صراع، وتتراجع الثقة المتبادلة وفرص التوافق.

فالدول لا تتعرض دائماً للضعف بفعل قوة خارجية فقط؛ إذ قد يبدأ التفكك من الداخل عندما تتراجع المؤسسات أمام المصالح الشخصية، ويتحول الانقسام إلى وسيلة للحكم، ويصبح الخصم السياسي عدواً ينبغي إقصاؤه لا طرفاً في نظام ديمقراطي. ومن هذا المنظور، يرى منتقدو نتنياهو أن سياساته قد تضعف الأسس التي يقوم عليها المجتمع الإسرائيلي.

الأمن بين الشعارات وتأجيل الأزمات

على الرغم من الخطاب الذي يضع الأمن في صدارة الأولويات، واجهت سياسات نتنياهو انتقادات بسبب اعتمادها، في ملفات متعددة، على احتواء الأزمات وتأجيل حسمها. وقد ظهر ذلك في الجدل المتعلق بإدارة الصراع مع حماس في قطاع غزة، وفي الترتيبات الأمنية والسياسية التي حكمت العلاقة مع القطاع. كما أثارت قضية إعفاء قطاعات من اليهود الحريديم من الخدمة العسكرية خلافات حادة، ولا سيما في ظل الحرب وتزايد الأعباء على الجيش. وأعاد هذا الملف طرح سؤال حول مدى استعداد الحكومة لفرض التزامات متساوية على شركائها، بدلاً من تقديم تنازلات تضمن استمرار الائتلاف. وتكمن المفارقة في أن حكومة ترفع شعار الأمن قد تعجز عن معالجة تناقضات تستنزف مؤسساتها. وعندما تتقدم الحسابات الائتلافية على القرارات الاستراتيجية، يصبح تأجيل المشكلة مكسباً مؤقتاً قد يتحول إلى خسارة بعيدة المدى.

القضاء والصراع على حدود السلطة

مع توجيه اتهامات جنائية إلى نتنياهو، دخلت إسرائيل مرحلة أشد حدة من الصراع الداخلي. وتحولت التغييرات المقترحة على المنظومة القضائية إلى محور مواجهة واسعة حول استقلال القضاء، وحدود سلطة الحكومة، وطبيعة التوازن بين مؤسسات الدولة. ويرى منتقدو نتنياهو أن هذه المواجهة لا يمكن فصلها عن ظروفه القانونية والسياسية، ويعتبرون أن إضعاف الرقابة القضائية قد يفتح الباب أمام تركيز السلطة وتقليص قدرة المؤسسات على مساءلة المسؤولين. وفي المقابل، يقدم مؤيدو الإصلاحات القضائية مبررات تتعلق بصلاحيات المؤسسات المنتخبة وحدود تدخل القضاء. لكن جوهر الأزمة يتجاوز الخلاف القانوني؛ إذ يتعلق بمدى قدرة الدولة على حماية مؤسساتها من التحول إلى أدوات في صراع سياسي شخصي. فعندما تصبح شرعية المؤسسات موضع نزاع دائم، وتتراجع الثقة بالقواعد التي تنظم عملها، تمتد الأزمة إلى النظام السياسي كله.

السابع من أكتوبر واختبار الإرث الأمني

سيبقى هجوم السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ من أبرزالأحداث التي ستُقاس بها حقبة نتنياهو. فقد كشف الهجوم عن إخفاقات أمنية واستخباراتية خطيرة، ووجه ضربة قاسية للصورة التي بنتها الحكومات الإسرائيلية حول قدرتها على الردع وحماية الحدود والمواطنين. وبالنسبة إلى منتقديه، لم يكن ما حدث إخفاقاً أمنياً منفصلاً، بل نتيجة تستوجب مراجعة شاملة للسياسات التي اتُّبعت تجاه غزة وحماس، ولطريقة اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن القومي. فقد أظهرت الأحداث، في نظرهم، أن الخطاب المتشدد والوعود المتكررة لا يكفيان لضمان الأمن، وأن إدارة المخاطر من دون معالجتها قد تؤدي إلى نتائج كارثية. كما أعادت الأحداث طرح مسألة المسؤولية السياسية وضرورة التحقيق في الإخفاقات. فالمسؤولية عن الأمن لا تقتصر على الأوامر العسكرية، بل تشمل أيضاً توضيح القرارات السابقة وضمان عدم تكرار الأخطاء.

هل يقود الاستقطاب إلى إضعاف الدولة؟

يرى منتقدو نتنياهو أن الخطر لا يتعلق بشخصه وحده، بل بالمسار الذي قد تجر إليه سياساته الدولة الإسرائيلية. فاستمرار الاستقطاب، وتراجع الثقة بالمؤسسات، وتفاقم الخلافات حول تقاسم الأعباء، وتكرار الأزمات الأمنية، عوامل قد تتفاعل لتنتج أزمة داخلية أعمق من قدرة أي حكومة على احتوائها. وفي هذا السياق، لا يُستخدم تعبير «الحيوان السياسي» لوصف القوة فقط، بل للتحذير من سلطة قد تستهلك المجتمع في معارك البقاء وتدفع المؤسسات ثمن الصراعات السياسية. وإذا استمر هذا النهج، فقد يجد نتنياهو نفسه، وهو يسعى إلى حماية موقعه، مساهماً في إضعاف الدولة التي يتولى قيادتها. ولا يعني ذلك أن انهيار إسرائيل نتيجة حتمية، بل إن المخاطر الداخلية قد تصبح شديدة الأهمية، وأن استمرار الحكم من دون مراجعة جادة للأخطاء قد يزيد هشاشة النظام السياسي والاجتماعي.

خاتمة: ماذا ستترك حقبة نتنياهو؟

بعد ثلاثين عاماً تقريباً على صعود نتنياهو، لم يعد السؤال مقتصراً على ما إذا كان سيبقى في رئاسة الحكومة أو سيغادرها، بل أصبح متعلقاً بما ستتركه حقبته وراءها. هل تستطيع إسرائيل استعادة الثقة بمؤسساتها، وتقليص الانقسامات الداخلية، وإعادة بناء مفهوم المسؤولية السياسية؟ أم ستظل أسيرة صراعات السلطة والتحالفات الضيقة؟ ستحدد الانتخابات والتطورات السياسية اللاحقة جانباً من الإجابة، لكن الحكم على هذه الحقبة لن يتوقف عند صناديق الاقتراع وحدها، بل سيمتد إلى نتائج السياسات التي اتُّبعت، وحجم الأضرار التي لحقت بالمؤسسات والمجتمع، ومدى القدرة على تصحيح المسار. إن أخطر ما قد تتركه ظاهرة «الحيوان السياسي» ليس رحيل نتنياهو أو بقاءه، بل ترسيخ نموذج يجعل الدولة رهينة لمصالح الحاكم، والمجتمع ساحة للاستقطاب، والأمن شعاراً لا يكفي وحده لحماية المواطنين. وهكذا قد يتحول السؤال التاريخي عن نتنياهو من سؤال حول طول بقائه في السلطة إلى سؤال أكثر عمقاً: هل كان مشروعه السياسي وسيلة لحكم إسرائيل، أم أن استمرار هذا المشروع، وفق رؤية منتقديه، أصبح عاملاً يهدد قدرتها على الحفاظ على تماسكها الداخلي؟

مركز دراسات الشهيد الخامس

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة رسالته ومحور جهوده ركزت على النهضة العلمية وتصنيف نظام قضايا العالم العربي والإسلامي ولاسيما الشرق الأوسط وتعزيز الحوار البناء بين الرأي والرأي الآخر.

يضم المركز ثلة من النخب الفكرية والعلمية في العالم العربي والإسلامي لتحقيق رسالته، كما يتكون المركز من أربع لجان علمية وهي:

- اللجنة الثقافية الاجتماعية
- اللجنة السياسية الأمنية
- لجنة الأدب والفن
- اللجنة الاقتصادية

شُكْرًا وَتَقْدِيرًا

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير

إلى جميع الكتّاب والباحثين الكرام الذين أسهموا بمقالاتهم القيمّة وأفكارهم النيرة في العدد الأخير من الأسبوعية.


SHAHID KHAMES INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES
www.shahidkhames.com
مرکز دراسات الشهید الخامس
مرکز دراسات الشهید الخامس